وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر بعنوان:

السياسات التجارية و أثرها على النمو الاقتصادي

"دراسة حالة الجزائر (2000- 2018)"

من إعداد الطالبين:

- مهايبية جمال الدين
- قارة محمد

تحت إشراف الأستاذة(ة):

اسماعلي فوزي

السنة الجامعية 2022-2023م

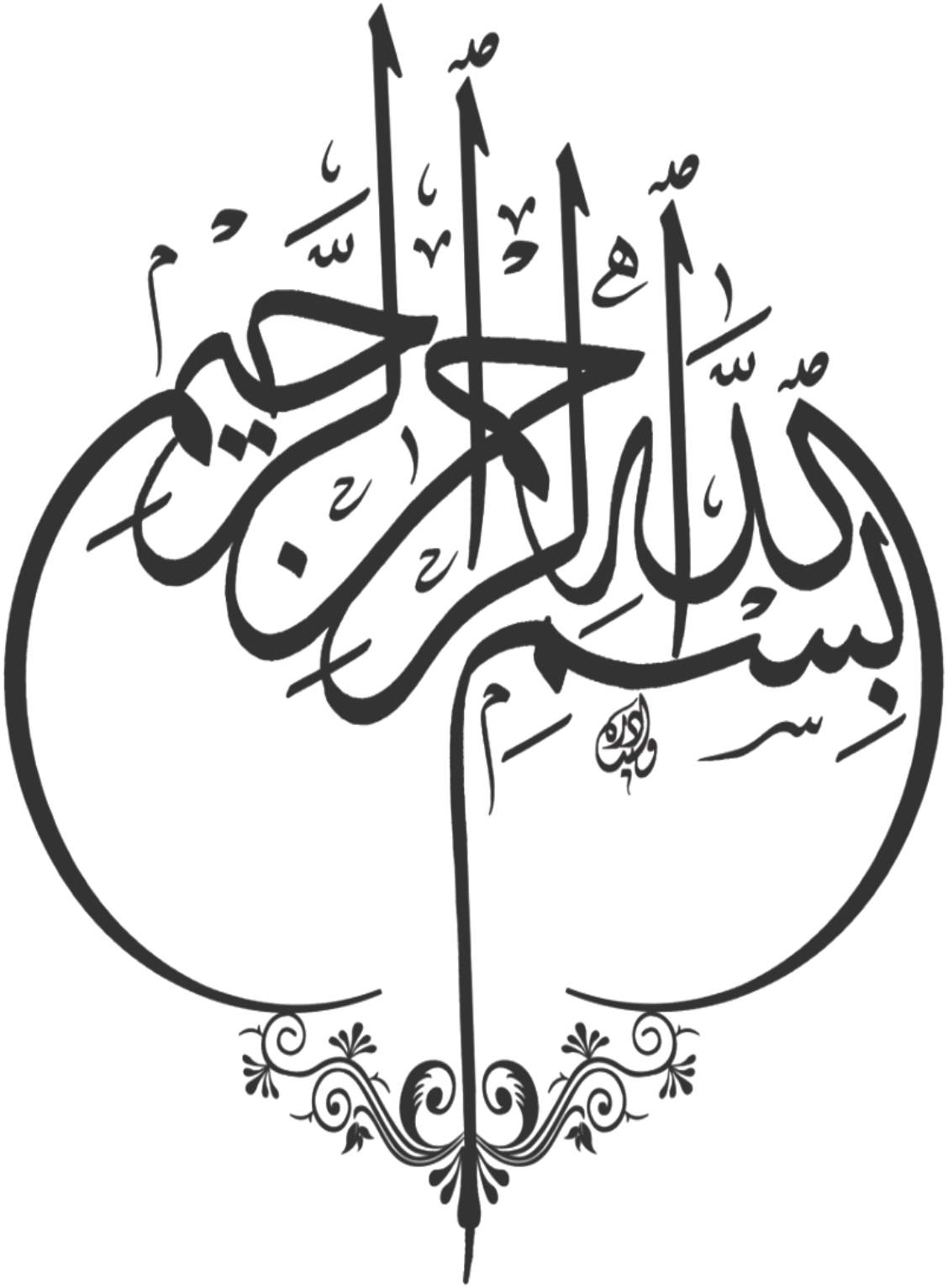
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

يقول الله تعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم: "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"

سورة التوبة الآية 105

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا نهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب

الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك....

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم تسليما وبعد....

يسرني أن نتقدم بخالص الشكر والعرفان ووافر الامتنان إلى الأستاذ المشرف" اسماعلي فوزي" على ما بذل وتحمله من مشقة، ونحن عارفين بفضله ومستضئين بعلمه العاجزين على القيام بشكره، نسأل الله العلي القدير أن يجعل كل علمه في مجال حسناته.

كما لا يفوتنا أن نشكر الطاقم الإداري لقسم العلوم التجارية على كل المجهودات التي قدموها من أجلنا.

ونتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من كان له فضل علينا لإنجاز هذا العمل من فكرة موصية أو كلمة محفزة

فجزاكم الله خيرا

وأخيرا ندعوا الله أن نكون قد وفقنا في إعداد هذه المذكرة.

ونسأل الله السداد والتوفيق.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة العامة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة التجارية	
تمهيد:	**02**
المبحث الأول: ماهية السياسة التجارية	**03**
المطلب الأول: لمحة تاريخية حول السياسة التجارية	**03**
المطلب الثاني: تعريف السياسة التجارية	**06**
المطلب الثالث: أهداف السياسة التجارية	**08**
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على السياسة التجارية وأنواعها	**09**
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في السياسة التجارية	**09**
المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية	**11**
المبحث الثالث: أساليب السياسة التجارية	**19**
المطلب الأول: الأساليب السعرية للسياسة التجارية	**19**
المطلب الثاني: الأساليب الكمية للسياسة التجارية	**26**

المطلب الثالث: الأساليب التنظيمية والإدارية	**27**
خلاصة الفصل	**30**
الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	
تمهيد	**32**
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي وطرق تقييمه	**33**
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	**33**
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي	**34**
المطلب الثالث: طرق قياس النمو الاقتصادي	**35**
المبحث الثاني: أساسيات النمو الاقتصادي	**38**
المطلب الأول: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	**38**
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي	**39**
المبحث الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	**43**
المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي	**43**
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث	**45**
المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي	**47**
خلاصة الفصل	
الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر (2000-2018)	
تمهيد	**52**
المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري والنمو الاقتصادي	**53**

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري	**53**
المطلب الثاني: تحليل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2018)	**57**
المبحث الثاني: أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي	**59**
المطلب الأول: مستقبل السياسة التجارية في الجزائر	**59**
المطلب الثاني: محاولة استشرافية للسياسة التجارية في الجزائر	**61**
المطلب الثالث: تحليل النمو الاقتصادي في ضوء السياسة التجارية خلال الفترة (2000-2018)	**63**
خلاصة الفصل	**65**
الخاتمة	**67**
قائمة المصادر والمراجع	**72**

فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
جدول 1: الآثار الاقتصادية الجمركية على المنتجين والمستهلكين	**23**
جدول 2: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال 2000 – 2018	**57**

فهرس الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
شكل 1: يوضح أثر التعريفة الجمركية على الطلب المحلي والاستيراد	**22**
شكل 2: يوضح النموذج الهيكلي	**44**
شكل 3: يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال 2000–2018	**58**

المقدمة العامة

تمهيد:

أتاحت التجارة الخارجية الحرة وعمليات المبادلات الدولية لكافة الدول فرص تصدير منتجاتها إلى مختلف الاسواق دون قيود وعلى قدم المساواة، إلا أنه في المقابل التزمت الدول بفتح أسواقها المحلية أمام الواردات من السلع الأجنبية وهذا ما فرض تحديات على الدول المختلفة لرفع كفاءتها الإنتاجية وتحسين جودة إنتاجها وخفض التكلفة لديها، وتعديل تشريعاتها الوطنية وقوانينها حتى تتغلب على العوائق الناجمة عن تحرير تجارتها. وتعد التجارة الخارجية معيار تطور وتوازن الدول وتأمين احتياجاتها من خلال الاستيراد وفي الوقت نفسه تتخلص فائض السلع والخدمات المختلفة من خلال التصدير، الأمر الذي يضفي ويبرز الأهمية التي يكتسبها النمو الاقتصادي، حيث تعمل كل دولة على المحافظة على نمو اقتصادي عالي كمؤشر على القوة الاقتصادية للدولة وتحقيق التنمية والكفاءة الاقتصادية.

إن الجزائر باعتبارها من الدول المنتجة للنفط والغاز يتأثر نموها الاقتصادي بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية وهو ما ينعكس على سياستها الاقتصادية بشكل عام كما أن العوائد الناجمة عن صادرات المحروقات تؤثر على الدخل الحكومي والناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة، باعتبار أن الجزائر دولة نفطية أكثر منها صناعية أو زراعية، ويتم انفاق تلك المداخيل على سلسلة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بدورها على الاستثمار والاستهلاك وتوفر النقد الأجنبي، وما يترتب عليه من زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسطية والاستهلاكية.

ويتمتع قطاع التجارة الخارجية بدور تنموي أساسي في الاقتصاد الجزائري، وقد عرف هذا القطاع تطورا مهما في مرحلة التخطيط إلى مرحلة اقتصاد السوق التي تميزت بدخول الجزائر في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي وهذا في إطار تحرير التجارة الخارجية.

إن ما يميز سياسة التجارة الخارجية للجزائر هو اعتمادها بشكل كبير على قطاع النفط، إذ أن النمو الاقتصادي يتأثر بشكل مباشر بتطورات أسعار المحروقات من جهة وكذا من نجاعة الإجراءات التنموية الرامية إلى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات من جهة أخرى.

إشكالية الدراسة:

وبهذا الصدد نطرح الإشكالية التالية: "كيف تأثرت السياسة التجارية في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين(2000-2020)؟

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم الأدبيات النظرية الواجب الإحاطة بها في موضوع سياسة التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي؟
- ما هي التطورات التي عرفتها أدوات السياسة التجارية في الجزائر؟
- كيف كان وضع النمو الاقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة؟
- هل نجحت تعديلات السياسة التجارية في خلق وضع ملائم للنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2000-2018؟

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

تنوعت الأسباب الباعثة لاختيار الموضوع محل الدراسة بين شخصية وموضوعية، ويمن تلخيصها فيما يلي:

- الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المتعلقة بسياسة التجارة الخارجية، والنمو الاقتصادي؛
- ملائمة موضوع البحث للمسار الأكاديمي للتكوين الجامعي المتبع؛

- اكتساب المعرفة اللازمة لإدراك جانب مهم من السياسة الاقتصادية الكلية متمثلة في السياسة التجارة الخارجية، بما يؤهلنا لفهم الاسباب والأهداف والنتائج المترتبة عنها وتقييمها؛
- أهمية الموضوع خصوصا مع الاضطرابات التي عرفتها أسعار المحروقات في الأسواق العالمية خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

ان تناول موضوع التجارة الخارجية الجزائرية نابع من الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تحقيق التوازن الخارجي لاقتصاد، فالنمو الاقتصادي في الجزائر يعرف عجزا مستمرا بسبب ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات وارتفاع حجم الواردات، وهو ما أدى إلى وجود اختلالات في السوق الوطني، لذا سنحاول إبراز مختلف الأدوات والعوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي وأهم التحديات والعوائق التي تقف أمام السياسة التجارية الجزائرية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف النظرية والتطبيقية وفقا لما يلي:

- التطرق إلى أدوات السياسة التجارية قبل وبعد التحرر.
- التعرف على واقع النمو الاقتصادي وبشكل خاص هيكل الصادرات والواردات والتوزيع السلعي لكل منهما.
- معرفة آليات تخفيض الواردات في الجزائر.
- تحليل وضعية النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- تحليل العلاقة بين السياسة التجارية للجزائر من خلال تفسير الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية.
- إبراز أهم العوائق والتحديات أمام ترقية التجارة الخارجية.

منهجية الدراسة:

بغية دراسة الموضوع وإتمامه على أكمل وجه وبالتالي الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية الملحقة بها تم إتباع المنهج الوصفي: اعتمدنا عليه في الجانب النظري وذلك من خلال التطرق إلى الأدبيات المتعلقة بالموضوع بالإضافة إلى المنهج التحليلي حيث تطرقنا إلى تحليل الجداول والإحصائيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والسياسة التجارية في الجانب التطبيقي للدراسة.

مجالات الدراسة:

المجال الزمني: تم تحديد الفترة الممتدة من (2000-2018) لتحليل وضعية النمو الاقتصادي.

المجال المكاني: تستهدف الدراسة حالة الجزائر.

المجال الموضوعي تقتصر الدراسة الحالية على دراسة أثر أدوات السياسة التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

هيكل الدراسة:

قصد الإحاطة بجوانب الموضوع وتحقيق الأهداف المبتغاة منه وصولا الى معالجة موضعية للإشكالية في ضوء المنهج المعتمد تم تقسيم الدراسة فضلا على المقدمة بمختلف مضامينها المنهجية الى ثلاثة فصول، منهما اثنين نظريين في حين خصص الثالث للتطبيق على الاقتصاد الجزائري. فأما الأول فخصص لمعالجة الإطار النظري للسياسة التجارية وأدواتها، ضمن ثالث مباحث تناولت تفصيلا أساسيات السياسة التجارية، أدواتها ونظرياتها المختلفة. اما الفصل الثاني فعالج عموميات حول النمو الاقتصادي كأهم مكون للاقتصادي الجزائري ضمن ثلاثة مباحث تناولت ماهية النمو الاقتصادي، ثم أساسيات النمو الاقتصادي

وأهم نماذج النمو الاقتصادي، لتخلص الدراسة الى خاتمة شكلت نتائج الجهد المبذول بسرد النتائج والتوصيات المستفادة من تقصي جوانب الموضوع.

صعوبات الدراسة:

تتمثل الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث في:

☜ التضارب الكبير في الإحصائيات باختلاف مصادرها الشيء الذي أخد منا الكثير من الوقت والجهد مما استوجب الدقة قصد انتقاء أفضل لما نراه الأقرب من الصحة ولا يناقض الواقع؛

☜ الظروف الاستثنائية المفروضة بسبب ضيق الوقت مقارنة مع حجم العمل؛

☜ صعوبة الوصول الى مراجع متوفرة في مؤسسات بحثية خارج مؤسسة التكوين، مما دفع الى الاعتماد على الأنترنت كبديل، مع ما يفرضه هذا العالم من جهد للتأكد من صحة المعلومة المقدمة في غياب الاشتراكات في الدوائر العلمية الرسمية، فضلا عن ضعف التدفق.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة التجارية

تمهيد:

تعتبر السياسة التجارية من بين السياسات الاقتصادية التي تعطي للدولة حق المشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تعتبر من أهم ركائز وأدوات السياسة الاقتصادية منذ القدم والتي تتضمن قواعد وتشريعات رسمية مصادق عليها من طرف الدولة التي ترتبط بينها تجاريا، وذلك بتقييد أو تحرير التجارة حسب ظروف كل دولة، كما أنها جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الدولية، حيث تعتبر السياسة التجارية تلك السياسات التي تتبعها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض التأثير على الصادرات والواردات، كما تلجأ الحكومات إلى وضع السياسات التجارية بهدف معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، ودفع اقتصاديات الدول لوضع سياسة تجارية تعمل على حماية تجارتها وتقويتها لمواجهة المنافسة العالمية.

وانطلاقا من الأهمية النسبية للتجارة الخارجية على مستوى الاقتصاد الوطني، ودراسة لأنواعها وأدواتها سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية على التالي:

- **المبحث الأول: ماهية السياسة التجارية**
- **المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة التجارية وأنواعها**
- **المبحث الثالث: أدوات السياسة التجارية**

المبحث الأول: ماهية السياسة التجارية

تعتبر السياسة التجارية من أهم السياسات الاقتصادية التي عمل صانعوا القرار في الاقتصاد العالمي على استخدامها خلال الخمسين السنة السابقة، مما أدى إلى زيادة أهمية التجارة على المستوى الاقتصادي والسياسي على حد سواء ومن خلال هذا المبحث سوف نتناول لمحة تاريخية حول تطور السياسة التجارية ثم مفهومها وأخيرا أهدافها.

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول السياسية التجارية

لم تكن التجارة الدولية منتشرة في العصور القديمة والعصور الوسطى. حيث كانت التجارة تتم عادة من جانب دول معينة، الدول المصدرة، وتستقبل من دول أخرى، الدول المستوردة، دون أن تقوم الدول الأخيرة بتصدير أي سمع إلى الخارج. فقد كانت تجارة العالم احتكار لبعض الدول، أما بقية دول العالم فكانت تستقبل بضائع تمك الدول لأنيا تسد احتياجات شعوبهم.

ولم يكن للسياسة التجارية في تمك العصور أي غرض من أغراض الحماية، فقد تميزت التعريفة الجمركية بدورها المالي البحت باعتبارها مصدرا من مصادر إيرادات الدولة، دون أن يكون ليا أي دور حمائي، فالسياسة التجارية بالمعنى الحقيقي لم تظهر حتى نهاية القرون الوسطى، حيث يتطلب وجودها توفر درجة من المبادلة بين الدول وهو مالم يكن متوفرا في تمك الفترة. وعليه يمكن تقسيم مراحل تطور السياسات التجارية على النحو التالي:

أولا: السياسة التجارية قبل الحرب العالمية الأولى (السياسة التجارية ما بين الحرية والتقييد):

لم تظهر السياسة التجارية كفكرة اقتصادية في التجارة الدولية إلا في القرن السادس عشر تحت تأثير مذهب التجاريين، وإذا كان لأداء التجاريين في تلك الفترة أثرا واضحا على اقتصاديات

دول اوروبا انجلترا وفرنسا، حيث تقدمت صناعاتهما وعرفت منتجاتها على مستوى العالم ككل.[1]

وتعتبر فترة سيادة أفكار المدرسة التقليدية، الأفكار الليبرالية أهم فترات رواج مذهب الحرية الاقتصادية[2]. وأبدت السياسة الاقتصادية في تلك المرحلة مبدأ حرية التبادل التجاري سواء في الداخل أو الخارج، واعتنق الكثيرين مذهب آدم سميث الخاص بترك النشاط الاقتصادي لأفراد يديرونه طبقا لما تمليه عليهم مصالحهم الشخصية.

واعتبر أنصار هذا المذهب أن التقسيم الدولي للإنتاج هو المبدأ الأساسي في العلاقات الاقتصادية بين الدول، وقد سادت هذه الآراء في كل من انجلترا وفرنسا، إذ تمتعت هاتان الدولتان بالتفوق الصناعي، وكانت التجارة الخارجية بما أتاحته من اتساع أسواق تصريف المنتجات الصناعية وكذلك امداد الصناعة بمستلزماتها من المستعمرات التي تخصصت في ظل هذه الظروف في إنتاج الحاصلات الزراعية والمواد الأولية هي خير سند لنمو الصناعة[3].

وكان لإلغاء قانون الغلال التي كانت تفرض رسوما كمرجية على الغلال تحت تأثير نفوذ الأرستقراطية البريطانية التي تمتلك الأراضي الزراعية أوضح صورة لاعتناق انجلترا مبدأ حرية التجارة، أضف إلى ذلك انفصال الولايات المتحدة الأمريكية عن انجلترا وإعلان استغلالها عام 1776.

وقد ترتب على الأخذ بسياسة حرية التجارة استغلال ثروات البلاد المتخلفة المتخصصة في تصنيع المواد الأولية من قبل الدول المتقدمة التي تمثلها انجلترا وفرنسا في ذلك الوقت، فلم يكن الأمر يقتصر على التبعية والاستعمار السياسي بل تجاوزه إلى علاقة تبعية اقتصادية مطلقة،

---

[1] مجدي محمد شهاب، شوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2006، ص189.

[2] المرجع نفسه، ص190.

[3] زينب عوض الله حسين، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص ص276-277.

وبذلك فالفكرة الأساسية التي يتضمنها نظام العهد الاستعماري هي: أن المستعمرات ليست سوى مناطق قد جعلت اقتصاديات الدول الاستعمارية للوصول دائما إلى ميزان تجاري إيجابي.

وفي ظل سيادة سياسة الحرية التجارية بهذه الصورة وسيطرة الصناعات الانجليزية على العالم، فقد نادى العديد من الاقتصاديين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا بضرورة حماية منتجات الصناعة الوطنية من غزو السلع الانجليزية والفرنسية، وانتهى الأمر بانتهاج الدول الأوروبية جميعا لسياسة الحماية التجارية ابتداء من عام 1873 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914. وتميزت هذه الفترة بحدوث انخفاض عام في الأثمان والذي أثر على أثمان صادرات الكثير من الدول.

ثانيا: السياسة التجارية بعد الحرب العالمية الأولى (السياسة التجارية المقيدة):

ترتب على اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 حدوث العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية والنقدية على مستوى العالم ككل.

حيث أن الحرب خلفت للعالم مشكلة مدفوعات، فقد كان يجب على الدولة أن تزيد وارداتها لتعمير ما دمرته الحرب ولكنها، في ذلت الوقت، يجب أن تزيد صادراتها لتوفير رؤوس الأموال، وكلا الامرين يمثل صعوبة عليها، حيث ترتب على ذلك استمرار نظام الحماية وتقوية دعائمه بل وعودته إلى الدول التي كانت قد هجرته كإنجلترا.

وقد عانى النظام الاقتصادي في الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية من حالة انخفاض في الأثمان، مما ساهم في استقرار نظام الحماية، وانتهاج سبلا مختلفة للتقييد وإعاقة التجارة الدولي فالإضافة لنظام الرسوم الجمركية، ظهر نظام الحصص، حيث أن فرنسا أكثر الدول توسعا في تطبيقه لحماية محاصيلها الزراعية من منافسة دول أمريكا الجنوبية وبعض المستعمرات. واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى في رفع تعريفاتها الجمركية بقصد الاحتفاظ بسوقها الواسعة لإنتاجها الكبير، رغم أنها خرجت من الحرب دائنة لجميع الدول الأوروبية تقريبا.

كما تبنت كل من ألمانيا وإيطاليا ومن بعدها انجلترا سياسة الحماية والتقييد، فقد حاولت كل من ألمانيا وإيطاليا حماية صناعاتها الوطنية ومحاولة انتهاج مبدأ الاكتفاء الذاتي وعدم اللجوء إلى الخارج إلا في أضيق نطاق ممكن، أما انجلترا فقد بدأت منذ 1915 تفرض رسوما جمركية على بعض السلع، إلى أن أصدر قانون حماية الصناعة عام 1921 لحماية الصناعات الأساسية، وقد وسع بعد ذلك تطبيق هدا القانون وأدخلت العديد من الصناعات الانجليزية فيه، وكان لأزمة الكساد الكبير عام 1929 أكبر الأثر في تدعيم وتقوية سياسة الحماية التجارية وقد بلغت أوجها خلال الثلاثينيات وتعددت أساليبها، فالإضافة إلى السوم الجمركية فرضت الدول نظام الحصص على وارداتها وسبل الرقابة على الصرف[1].

ثالثا: السياسة التجارية بعد الحرب العالمية الثانية (الاتجاه نحو التحرير):

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الدول الرأسمالية الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ بسياسة حرية التجارة الدولية مع اعتمادها على السوم الجمركية لتنظيم هذه التجارة، وتمثل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) التي أبرمت سنة 1947 ومن بعدها تأسيس منظمة التجارة العالمية سنة 1995 حجر الأساس لتحرير التجارة الدولية.

المطلب الثاني: تعريف السياسة التجارية:

أصبحت التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي ككل، من خلال تأثيرها على مستوى الانتاج والعمل عل توفير الدافع على مواصلته وتطويره، ومن ثم العمل على إيجاد منافذ لتصريف منتجاته عبر الأسواق الأجنبية، حتى يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي للواردات عن طريق الصادرات، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للدولة بصورة عامة.

[1] المرجع السابق، ص194-197.

إلا أن ذلك لا يتأتى إلا بالعمل على تنظيم التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني باستخدام أداة هامة تتمثل في السياسة التجارية التي تستخدم في تأثيرها على الجوانب الاقتصادية المختلفة التي تحدد في ظل مذهبي الحرية والتقييد.

إن السياسة التجارية هي مجموعة من الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة، فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات والرسوم الجمركية والإعانات تعتبر جزءا من السياسة التجارية.[1]

ويختلف مفهوم السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى مدى رغبة كل دولة في محاولة تأثيرها على جوانب اقتصادية مختلفة، قصد تحقيق أهداف خاصة بها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها.

من التعاريف المتداولة، تلك التي ترى بأن السياسة التجارية هي عبارة عن "مجموع الاجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة"[2].

وتعرف على أنها: " عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرائق التي تقوم بها الدول في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة، أو هي موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشؤها الأشخاص من خلال صفتهم الفردية أو كمؤسسات المقيمون على أرضها مع الأشخاص كأفراد أو مؤسسات المقيمين في الخارج".[3]

كما تعرف السياسة التجارية بأنها: "مجموعة الأساليب والإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى

---

[1] محمد مسعدواي، **دراسات في التجارة الدولي**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص69.

[2] أحمد فارس مصطفى، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982، ص147.

[3] شريف علي الصوص، **التجارة الدولية الأسس والتطبيقات**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص12

ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، واستقرار قيمة عملتها الوطني"[1].

كما يقصد بالسياسة التجارية لحكومة بلد ما، تلك الاجراءات أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها و بين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته[2].

المطلب الثالث: أهداف السياسة التجارية:

إن تطبيق الدولة لأي سياسة تجارية، هو بالأساس من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف ويمكن إبراز أهم هذه الأهداف كما يلي:

الأهداف الاقتصادية: وتتلخص في:

- ✍ المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✍ حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الحاضنة لنموها وتطورها.
- ✍ العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن.
- ✍ زيادة الموارد المالية للدولة، واستخدامها في تمويل النفقات العامة لها.
- ✍ حماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية، كالتضخم والانكماش وغير ذلك.
- ✍ حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق التي قد تتبعها بعض الدول[3].

الأهداف الاجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

---

[1] عبدة مسعد رئيف برعي، **مقدمة في التجارة الخارجية- دراسة أوضاع الاقتصاد المصري**، دار الثقافة العربية، 2007، ص141.

[2] محمد خليل برعي، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1978، ص167.

[3] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص300.

✍ حماية مصالح فئات اجتماعية معينة، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للمجتمع.

✍ إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع.

✍ العمل على حماية الصحة العامة للمجتمع من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول والسجائر.

الأهداف السياسية والاستراتيجية: ولعل أبرزها ما يلي:

✍ توفير أكبر قدر من الاستقلال، وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.

✍ تأمين الاكتفاء الذاتي، وخصوصا الأمن الغذائي.

✍ العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الاستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات والحروب[1].

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة التجارية وأنواعها

بصفة عامة هناك نوعين من السياسات التجارية، مما استلزم العديد من العوامل التي تحكم اختيار بلد معين لتطبيق أي من هاتين السياستين وتلك العوامل قد تكون سياسة أو اقتصادية أو اجتماعية، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف أكثر على أنواع السياسة التجارية والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في السياسة التجارية

إن السياسة التجارية التي يتبعها بلد ما في مرحلة معينة قد تختلف عن السياسة التجارية التي يتبعها ذات البلد في مرحلة أخرى، فمصر مثلا خلال الحكم الناصري اتبعت سياسة مقيدة للتجارة الخارجية لوجود نظام اقتصادي اشتراكي في ذلك الحين، وكانت الأهداف الاقتصادية

[1] عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص236.

مختلفة، حيث مرحلة بناء الصناعة الوطنية وغيرها.... ولكن الآن تتبع مصر سياسة اقتصادية شديدة الاختلاف حيث الحرية لنسبية للتجارة، فالنظام الاقتصادي السائد يلعب دورا محوريا في اختيار السياسة التجارية، ويمكننا بصفة عامة القول أن الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية أو الشمولية الأمثل لتطبيق سياسة تجارية مقيدة، في حين الأنظمة الرأسمالية أكثر ميلا لتطبيق سياسة تجارية أكثر تحررا، ولكن خلال سنوات الأخيرة وبعد التغييرات التي شهدها الاقتصاد العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1989، يمكننا إدخال عامل آخر ربما يكون أكثر أهمية وهو تأثير العوامل الخارجية في إتباع سياسة تجارية معينة.[1]

وعليه يمكن أن تتأثر سياسات التجارة الدولية عند تحديدها بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر أهمها وهي[2]:

الفرع الأول: مستوى التنمية الاقتصادية:

إن مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما، يعد من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة تتسم بمرونة عالية، نظرا لأنه يكون قد وصل إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمها.

ومن أمثلة ذلك سياسة تدعيم الصناعات الناشئة أو الوليدة، فهذه الصناعات في مراحلها الأولى تكون في أمس الحاجة إلى مختلف وسائل الدعم، أما بعد مرور فترة زمنية معقولة، عادة ما

---

[1] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص ص71-72.

[2] الصادق بوشناقة، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الادوية (حالة مجمع صيدال)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص54.

تقل الحاجة إلى هذه الوسائل، بالنظر لاكتسابها خبرة فنية وتمرس طويل يجعلها أقرب إلى الصمود أمام المشروعات الأجنبية المنافسة.

الفرع الثاني: الأوضاع الاقتصادية السائدة:

تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كما يلي:

☜ فعلى مستوى الاقتصاد المحلي فإن ارتفاع صناعاته المحلية مثلا واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الخام، يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية.

☜ كما أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما على مختلف المنتجات في تحديدها من حيث الكم، خاصة في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق.

☜ أيضا فإن الحالة الاقتصادية العامة (كالتضخم أو الركود والبطالة) لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.

☜ أما على المستوى الدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة من شأنها زيادة حجم الصادرات من ناحية، وضغط استهلاكها المحلي من ناحية أخرى.[1]

المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية

إن وجود دول قومية عن بعضها اقتصاديا وسياسيا، وبأهداف مختلفة ومتناقضة في كثير من الأحيان، يجعل كل بلد يسعى إلى تحقيق مصالحه حتى ولو على حساب مصالح الدول

[1] الصادق بوشناقة، مرجع سبق ذكره، ص 55.

الأخرى، لذا اختلفت السياسات المتبعة من طرف كل دولة حسب ما تقتضيه مصالحها الوطنية، وتراوحت السياسات التجارية بين التحرير والتقيد أو الحماية، وقد أدى هذا الاختلاف إلى جدال بين المفكرين والمنظرين، حيث دافع كل طرف عن أرائه وأفكاره بجمة من الحجج.

الفرع الأول: سياسة حرية التجارة

❋ **مفهوم سياسة الحرية التجارية:** يمكن ذكر بعض التعاريف التي تناولت سياسة الحرية التجارية في الآتي:

تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها: "إقرار نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدولة حتى تكون التجارة الخارجية خالية من القيود والعقبات، إذ لا يجوز فرض قيود تعيق تدفق السلع والخدمات بالنسبة للصادرات أو الواردات على حد سواء"[1].

كما تعرف سياسة حرية التجارة الخارجية بأنها: "تعبر عن مجموعة الإجراءات والقوانين التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير التعريفية"[2].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن سياسة الحرية التجارية ترتكز على ضرورة إزالة كل العقبات او القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أم واردات.

❋ **حجج الحرية التجارية:** ينادي أنصار سياسة الحرية التجارية بضرورة القيام بالتبادل الدولي من أجل تحقيق المكاسب، في نظام دولي خال من القيود والعراقيل، استنادا إلى مجموعة من الحجج أهمها:

☜ **منافع التخصص وتقسيم العمل الدولي:** يؤكد انصار حرية التجارة أن التبادل الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية، التي تساعد على

[1] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص73.

[2] خالد علي أحمد محمود، **التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، 2019، ص327.

التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية والتاريخية للسلع المناسبة للإنتاج، فتخصص بلد معين في إنتاج سلعة ذات نفقات نسبية منخفضة يعني أن الموارد الاقتصادية قد استخدمت في أحسن وجه ممكن لها في داخل الاقتصاد الوطني، وهذا يرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج ويمكن للبلد زيادة الناتج القومي وخفض نفقاته النسبية على المستوى الدولي.[1]

☜ **منافع المنافسة:** فمناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية، فضلا عن خفض الأثمان في صالح المستهلكين. فمن ناحية مستوى الإنتاجية، تؤدي الحرية التجارية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية سعيا إلى زيادة الناتج وخفض النفقة، ومن ناحية المستهلكين، تحول المنافسة دون قيام احتكارات ويعتمد التوسع في حجم المشروعات على اتساع السوق الذي تتيحه حرية التجارة، فيحقق خفض النفقة وبالتالي خفض الأثمان لصالح المستهلكين.[2]

☜ **حرية تشجع التقدم التكنولوجي:** تؤدي حرية التجارة إلى المنافسة الحادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة. مما يساعد المنتجين المؤهلين على المحافظة على حصتهم في السوق وفي نفس الوقت يستفيد المستهلك من هذه المنافسة ويشتري ما يحتاجه ممن السلع بأسعار منخفضة. أما عندما تتمتع الأسواق الداخلية بسياسة الحماية فإن المنتج يكون بعيدا عن الخطر ولا يقوم بإدخال التكنولوجيا الحديثة وتحسين طرق الإنتاج التي طبقت في الخارج لأنه يضمن بقاء السوق المحلية في صالحه وبهذا فإن المستهلك

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي– نظريات وسياسات**، ط4، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، الأردن، 2015، ص338.

[2] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص291.

المحلي لا يستفيد من انخفاض تكاليف الإنتاج في الخارج، وبذلك فمن خلال الحرية فإن العالم يضمن أجود المنتجات بأرخص الأثمان.

ويتاح انتقال التكنلوجيا دون عوائق، وتسعى كل دولة إلى تطبيق التغيرات التكنولوجية الجديدة، فيرتقي الهيكل الصناعي بها[1].

☜ **الحماية تؤدي إلى سياسة افقار العالم:** تعتبر هذه الحجة من بين أحدث الحجج الاقتصادية التي تؤيد سياسة الحرية التجارية، وأساس سياسة عدم افقار الغير أن الرسوم الجمركية تدعو إلى إضعاف التجارة بوجه عام، فالتقليل من الواردات ينتهي عادة بنقص الصادرات، وبما أن التجارة ماهي إلا وسيلة لتبادل السلع والخدمات، فلن تستطيع الدول أن تصدر الفائض من إنتاجها، دون أن تستورد فائض إنتاج العالم الخارجي.[2]

الفرع الثاني: سياسة الحماية:

إن رغبة الدول في تحقيق مصالحها على حساب دول اخرى، هو الذي دفع ببعضها إلى اعتماد سياسة تقييد التجارة الخارجية بدرجة أو بأخرى، فقد ظهرت نظريات حماية التجارة الخارجية في نفس الوقت التي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة، وأصبح من أهم الامور المعروفة في مجال التجارة الخارجية هو قيام معظم الدول بالسيطرة على اقتصادها وإخضاعها لرقابتها.

❋ **مفهوم سياسة الحماية التجارية:**

يمكن تعريف سياسة الحماية التجارية على أنها: "تلك السياسة التي تطبق وتنفذ من خلال التشريعات والقواعد الهادفة إلى حماية الصناعة والسوق الوطنية من المنافسة الأجنبية، وقد تتم تلك السياسات التقليدية في شكل فرض ضرائب جمركية للحد من دخول سلع أجنبية حيث ترتفع أسعارها، أو تقنين دخولها من خلال ما يعرف بنظام الحصص أو عقد الاتفاقيات الدولية

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص339.

[2] عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 41.

لتحديد حجم وأنواع السلع المسموح بدخولها، كما قد تأخذ شكل تقديم دعم أو إعانات إلى المنتجين المحليين لتشجيع السلعة المحلية على المنافسة الأجنبية، كما أن هناك أساليب إدارية وتنظيمية وبيئية عديدة تستخدمها الدول للتحكم في تجارتها مع بقية دول العالم.[1]

ويمكن تعريفها أيضا على أنها: "الاجراءات والأساليب التي يمكن من خلالها الحد من المنافسة الأجنبية بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية، وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية، أو مختلف القيود الكمية (حصص الاستيراد....) أو التنظيمية والفنية مما يؤدي إلى تقليل حجم الواردات"[2].

من خلال هذه التعاريف نرى أن تبني سياسة الحماية التجارية من قبل الدول يهدف بشكل أساسي إلى توفير الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

❋ **حجج تبرير الحماية:**

يستند أنصار الحماية التجارية إلى حجج اقتصادية وحجج غير اقتصادية، وذلك أن الاعتبارات الاقتصادية ليست المعيار الوحيد الذي تستند إليه الدولة في تقييد التجارة الدولية أو تحريرها، فكانت كالتالي:

❖ **الحجج الاقتصادية:** تتلخص أهم الحجج الاقتصادية لحماية التجارة فيما يلي:

☜ **حجة حماية الصناعات الناشئة:** تعتبر هذه الحجج لتقرير الحماية التجارة الدولية، حيث تفرض الحماية للصناعات الناشئة على أساس أن نفقة الإنتاج الحدية للسلعة التي تنتجها هذه الصناعة تكون مرتفعة نسبيا في البداية، فهي لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج

[1] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص80-81.

[2] وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2019، ص62.

سلعا مماثلة بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى، ولذلك من الضروري أن تعطي الفرصة الملائمة عن طريق حمايتها جمركيا حتى تتمكن من بلوغ مراحل إنتاجها.[1]

☜ **معالجة البطالة والاستفادة من العمالة الرخيصة:** يرى أنصار الحماية ضرورتها لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الوطنية مما يؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار المربح في الداخل، بالمثل تخلق الحماية أنواعا جديدة من الصناعات التي تستخدم المزيد من العمالة، كما أن التوسع في سياسة الاكتفاء الذاتي داخل الدولة يؤدي إلى زيادة فرص العمل والتشغيل بها، وتعتبر حجة العمالة الرخيصة أكثر الحجج شيوعا لفرض الحماية، ومؤيدو هذه الحجة يستعينون بالفجوة بين الأجور السائدة في الدول للإقامة حجتين كل منهما له مضمون خطير، ورغم أن هذه الحجة يمكن أن تكون مقنعة إلا ان هناك جوانب ضعف كثيرة لهذه الحالة، وإن كان اتباع سياسة الحماية على تلك الصورة ينبغي ألا تتوسع في كافة الدول وإلا انقلب أثره للإضرار بمستوى العمالة والتشغيل فيها جميعا.[2]

☜ **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** إن اتباع سياسة الحرية يؤدي إلى تخصص كل دولة نامية في إنتاج عدد محدود من المنتجات الاولية الرئيسية، والتي يؤثر في إنتاجها أو أسعارها بعض العوامل التي لا تستطيع الدول النامية أن تسيطر عليها (التقلبات في الظروف الطبيعية أو التقلبات في الطلب العالمي). ونظرا لمحدودية هذه المواد فإنها تمثل نسبة كبيرة من الناتج

---

[1] فيروز سلطاني، **دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقات والصفقات التجارية الإقليمية والدولية، (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص56.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص293-294.

القومي، ومنه فإن التقلب في أسعارها أو إنتاجها يعد سبب التقلب المستمر في الناتج القومي، ولذلك تفضل الدول النامية سياسة الحماية.[1]

☜ **اجتذاب رؤوس الاموال الأجنبية للاستثمار المباشر:** قد يكون الهدف من وراء سياسة الحماية هو جذب رؤوس الأموال الأجنبية بقصد الاستثمار المباشر، وذلك لتجنب عبئ الرسوم الجمركية المفروضة، وهكذا يستخدم إجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة وطنية يعتمد قيامها على رأس مال أجنبي، فيسمح ذلك بزيادة الدخل ومنه زيادة الانفاق الكلي والتشغيل. كما يسمح رأس المال الأجنبي بتطوير فنون الإنتاج محليا ورفع كفاءته، ولكن يعاب على هذه الحجة أنه يمكن لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية تسرب جانب هام من الفائض الاقتصادي المتولد عن تلك الاستثمارات إلى الخارج في شكل فوائد للقروض، ومنه فإن نجاح سياسة الحماية من أجل جذب رأس المال يتوقف على ضوابط تلك السياسة وتوجيهها من جانب الدول المتلقية لرأس المال لإحكام دوره وتحديد مساره في جهود الإنماء الاقتصادي بها، فضلا عن منع المغالاة في تسرب الأرباح إلى الخارج.[2]

☜ **تحسين معدل التبادل الدولي:** من أهم دوافع الحماية هو تحسين شروط التبادل الدولي لصالح الدولة التي فرضت الرسوم الجمركية ومن ثم تحسين رفاهيتها الاقتصادية، وذلك على فرض عدم اتباع الدولة الأخرى سياسة المعاملة بالمثل.[3]

☜ **حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغريق:** الإغريق هو بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، وبيع تلك السلع في الأسواق المحلية بأسعار تغطي تسلك الخسارة المحققة في الأسواق الخارجية، لذلك فهو وسيلة غير مباشرة لكسب الأسواق الخارجية

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2009، ص162.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص295.

[3] وليد عابي، مرجع سابق، ص64.

على حساب المنتجين سواء المحليين أو الأجنبيين، ولذلك فإن الدولة التي تستشعر أي مبادرة للإغراق تسارع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها القومي. تتدخل عن طريق فرض الرسوم الجمركية المرتفعة أو منع الاستيراد كليا.[1]

☙ **الحجج غير الاقتصادية:** يقصد بها مجموعة الحجج التي تتسم بالصعوبة في قياسها أو إعطائها وزنا ماديا، والتي تساق لتبرير تدخل الدولة في التجارة الدولية، والتي تمكن في النقاط التالية:[2]

☜ **الدفاع والأمن:** وهي من الحجج الأكثر رواجا وتأثيرا لفرض قيود على التجارة الخارجية، فحتى آدم سميت أبو الليبرالية في الفكر الاقتصادي، اعترف بشرعية الهدف للخروج عن مبدأ حرية التجارة، عندما كتب يقول "الدفاع أكثر أهمية من الثورة"، فكل البلدان معرضة لخطر الحرب، وقد تشعر الدولة أن أنمها معرض للخطر، لذا فهي تعمل على إعداد نفسها إعدادا جيدا بحماية بعض الصناعات التي تراها استراتيجية لبقائها وديمومتها.

☜ **المحافظة على الطابع الوطني وتجنب التبعية:** يؤدي تحرير التجارة الخارجية والانفتاح المفرط على الخارج إلى ارتباط السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية، وإذا لم يكن للدولة قدرات إنتاجية وميزات نسبية تحسن استغلالها تفقد الدولة استقلاليتها في تنظيم اقتصادها وتحقيق أهدافها الوطنية، وحتى تتجنب هذه التبعية للخارج وتحافظ على سيادتها الاقتصادية وطابعها الوطني تطبق سياسة الحماية التجارية. فسرعان ما يتحول عجز ميزان المدفوعات إلى مديونية ويصبح الاقتصاد الخارجي الدائن في مركز قوة لفرض شروطه على الاقتصاد الوطني، ويخضع بالتالي لشروط المؤسسات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، بل قد تمتد خطورة الأمر أيضا إلى الدول التي تعتمد على الصادرات في بناء اقتصادها.

---

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص120.

[2] خالد علي أحمد محمود، مرجع سابق، ص95.

☜ **حماية القطاع الزراعي:** يمثل القطاع الزراعي في كثير من البلدان قطاعا هاما ويمثل المزارعون طبقة اجتماعية مهمة، وترك القطاع الزراعي للمنافسة الأجنبية قد يقضي على الزراعة الوطنية مما يضر بطبقة المزارعين، فحماية القطاع الزراعي تمثل حماية لهذه الطبقة الاجتماعية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة.

☜ **الحجة الدينية والاخلاقية:** فقد تكون تجارة بعض السلع والخدمات منافية لأخلاقيات المجتمع وعقيدته، فتمنع مثل هذه التجارة كتجارة الخمور والمخدرات في البلدان الإسلامية.[1]

المبحث الثالث: أساليب السياسة التجارية

تتعدد أدوات وأساليب السياسة التجارية تبعا للنظام الاقتصادي السائد فيمكن التمييز بين الأدوات السعرية والأدوات الكمية والأدوات التنظيمية، وتلك الوسائل تميز في الواقع الدول التي تأخذ بنظام اقتصاديات السوق.

المطلب الأول: الأساليب السعرية للسياسة التجارية

يمكن التمييز في شأن هذه الأدوات والتي تؤثر في تيار التبادل الدولي عن طريق التأثير في أثمان الواردات والصادرات بين كل من الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق، تخفيض سعر الصرف.

1- السياسة الجمركية:

يقصد بالسياسة الجمركية مجموعة الإجراءات التي تفرض على البضائع التي تجتاز حدود الدولة دخولا أو خروجا، وكذلك الإجراءات التي تفرض على السلع المنتجة منها من أجل أهداف معينة.[2]

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص97.

[2] محمد جاسم، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص146.

كما يمكن تعريف السياسة الجمركية بأنها مجموعة الإجراءات المتمثلة بالقوانين والأنظمة التي تفرضها على البضائع التي تجتاز حدودها دخولا أو خروجا، وكذلك الإجراءات التي تفرض على البضائع التي تجتاز حدود الدولة، وأيضا التي تفرض على السلع المنتجة منها من أجل تحقيق أهداف معينة.[1]

ولابد من التفريق بين السياسة الجمركية والتعريفة الجمركية التي تعتبر الأداة الأساسية لها، حيث تعرف التعريفة الجمركية بأنها مجموع الرسوم الجمركية المطبقة في بلد ما في فترة زمنية معينة على الصادرات والواردات وتختلف الدول عادة في وضع سياسة للتعرفة الجمركية بما يتناسب وظروفها الاقتصادية وحالتها الاجتماعية وأهدافها السياسية، ومدى الحاجة إلى السلع فب ضوء ما تخطه من خطط، وتحت ظروف المنافسة الخارجية عند وضع تعرفة جمركية أو تعديل ما هو قائم منها.[2]

من خلال ما سبق يمكن أن نحدد العنصر الأساسي في السياسة الجمركية (التعرفة الجمركية) وهي مجموعة الرسوم المطبقة على الصادرات والواردات لبلد ما خلال فترة زمنية معينة، وتختلف في معدلاتها حسب نوع السلع.

تهدف القيود الجمركية إلى تحقيق غرضين عامين، مالي وحمائي، فيطلق على الغرض الحمائي عندما يهدف إلى حماية صناعة معينة او التأثير على حجم الواردات، أو على سعرها ويكون الغرض كذلك ماليا، إذا كان المقصود من تطبيقه الحصول على موارد مالية للخزينة العمومية.[3]

---

[1] شريف علي الصوص، **التجارة الدولية الأسس والتطبيقات**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص146، بتصرف.

[2] محمد جاسم، مرجع سابق، ص146.

[3] Peter H. Linder et P Charles Kindleberger, **Economie Internationale**, 7eme edition, paris, 1982, p

❖ **أشكال الرسوم الجمركية:** تنقسم الرسوم الجمركية إلى ثلاث أشكال رئيسية[1]:

– **رسوم قيمية:** وهي التي تتقرر بنسبة مئوية من قيمة السلعة كأن تكون 10 % مثلا من قيمة الأثاث وعادة تختلف هذه النسبة من سلعة إلى أخرى.

– **رسوم نوعية:** وهي عبارة عن مبلغ ثابت يفرض على الوحدة من السلعة، كأن تكون على أساس الوزن أو الحجم أو العدد وهكذا وتختلف الرسوم النوعية تبعا لنوع السلعة ومواصفاتها.

– **رسوم مزدوجة:** حيث تكون الرسوم إما على أساس قيمي ونوعي في آن واحد أو أيهما أعلى.

❖ **أنواع التعريفة الجمركية:** يمكن أن نميز ثلاث أنواع من التعريفات الجمركية حسب التطبيق بين تعرفة وحيدة وتعرفة مزدوجة وتعرفة ثلاثية[2]:

– **التعريفة الوحيدة:** تتمثل في وضع الدولة تعريفة للسلعة الواحدة بغض النظر عن مصدرها أو وجهتها، أي بغض النظر عن البلد الذي وردت منه أو صدرت إليه، وهذه التعريفة العامة، لأنها تطبق على الدول عامة دون تخصيص.

– **التعريفة المزدوجة:** تتمثل في أن تضع الدولة تعريفتين للسلعة الواحدة قصوى ودنيا بحسب البلد الذي تستورد منه أو تصدر إليه، عندئذ تكون إحدى التعريفتين أعلى من حيث رسومها عن الأخرى وتكون التعريفة القصوى هي التعريفة العامة، والأخرى هي الحد الأدنى لما يمكن النزول إليه فالتعريفة المزدوجة هي إذن محاولة لتمييز سلع بعض البلاد على سلع البعض الآخر.

– **التعريفة الثلاثية:** تتمثل هذه التعريفة في ان تضع الدولة ثلاث تعريفات للسلعة الواحدة، بحيث تطبق كل تعريفة على مجموعة معينة من الدول، ومعنى هذا أن دولة ما تقسم دول

[1] شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص149.

[2] عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص249-250.

العالم من الناحية إلى ثلاث أقسام، تطبق عل كل قسم منها تعريفة معينة، فالتعريفة الأولى تسمى التعريفة الوسط، وهي البلاد التي تربطها بها ظروف تبادل عادية، والرسم المقرر فيها هو الرسم الوسط أو العادي، أما التعريفة الثانية فهي التعريفة التفضيلية التي تخصصها الدولة للبلاد التي يعينها أمر التبادل معها، والرسم المقرر فيها هو رسم خاصة أقل من الرسوم العادية، وأما التعريفة الثالثة فهي التعريفة الجزائية أو الانتقامية والغرض منها دخول السلع التي تفرض عليها، أو قبولها بالرسوم الباهظة، فالواقع أن الرسم هنا رسم مزدوج يتضمن الرسم العادي + رسم إضافي.

الشكل رقم1: أثر التعريفة الجمركية على الطلب المحلي والاستيراد

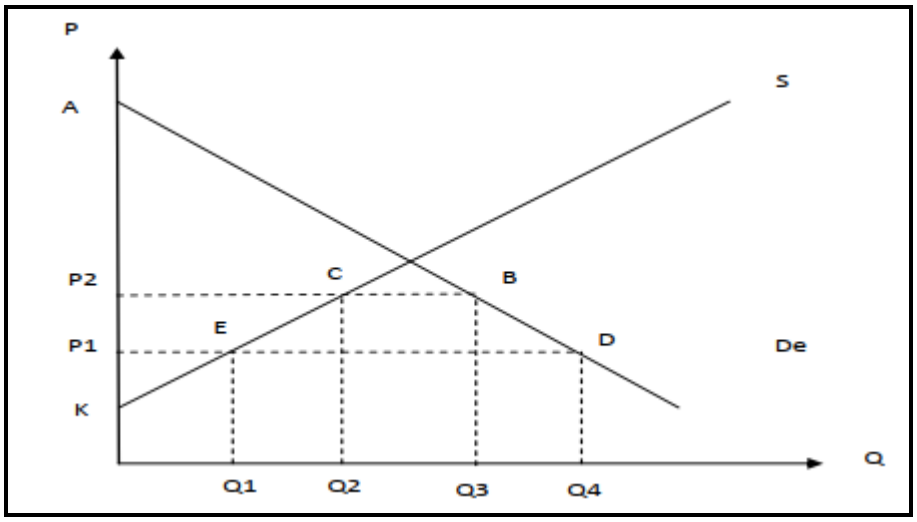

المصدر: عبد القادر السيد متولي، **الاقتصاد الدولي– النظرية والسياسات**، دار الفكر، ط1، عمان، 2011، ص79.

إن فرض التعريفة الجمركية يؤدي إلى ارتفاع السعر من P1 وP2 وسيعمل ذلك على عزوف بعض المستهلكين عن اقتناء هاته السلعة وستنخفض كمية الاستهلاك إلى مقدار المسافة –Q2 Q3، ويمكن توضيح الآثار الاقتصادية التي يترتب على فرض الرسوم الجمركية على كل من المنتجين والمستهلكين في الجدول أدناه:

الجدول رقم 1: الآثار الاقتصادية الجمركية على المنتجين والمستهلكين

	قبل فرض التعريفة عند سعر P1	بعد فرض التعريفة عند سعر P1
فائض المنتج	تتمثل في مساحة المثلث KEP1	تتمثل في مساحة المثلث KCP2
فائض المستهلك	تتمثل في مساحة المثلث ADP1	تتمثل في مساحة المثلث ABP2
نتائج الدولة	/	هي مساحة المستطيل المحدد بـ P1-P2 و Q2-Q3

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الشكل 1.

فيمكن أن نقول أن المستهلك سيخسر فائض قيمة مساحته الرباعي P1P2BD، بينما يحقق المنتج فائض محدد بمساحة الرباعي P1ECP2.

❖ **الإعلانات (إعلانات التصدير):** وهي تخفيضات جمركية وضريبية الغرض منها تشجيع التصدير في منتج معين والغرض منها أيضا تدعيم المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها، وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها.

والإعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي، أو غير مباشرة وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي.

ويقلل من أهمية هذه الإعلانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية، تعرف بالرسوم التعويضية، على دخول السلع المعانة لأراضيها، كما انه عادة ما يقابل دعم الدولة لصادرتها

بموقف مماثل من الدول الأخرى المنافسة التي تخرص على الاحتفاظ بمركزها التنافسي في السوق الدولية[1].

❖ **تخفيض سعر الصرف:** يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية[2].

تلجأ السلطات النقدية في بعض الدول بخفض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية لتحقيق عدد من الغايات أهمها تشجيع صادرات البلد وتخفيض الواردات وبذلك يمكن سد العجز في الميزان التجاري الجاري، كما يمكن أيضا علاج الأسعار للسلع المراد زيادة تصديرها، وكذلك يشترط عدم تخفيض الأسعار في السوق المحلية للسلع المراد التقليل من استيرادها، وبالإضافة إلى ذلك يشترط أن يكون الطلب على كل من الصادرات أو الواردات مرنا نسبيا وإلا فلن يؤثر هذا الإجراء في زيادة الصادرات أو انخفاض الواردات، ويشترط إلا تكون البلاد الأجنبية قد خفضت قيمة عملتها عند تخفيض البلد الأول لقيمة عملته.

يهدف تخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة ما إلى جعل أسعار صادراتها من منتجاتها رخيصة بالنسبة للمقيمين في الخارج مما يشجعهم على الإقبال عليها فتزداد صادرات الدولة، كما يؤدي من ناحية ثانية إلى الحد من الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة الثمن بعد تحويل العملة[3].

---

[1] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص291.

[2] نفس المرجع، ص292.

[3] شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص145.

ويستوجب توفر شرطي المرونة لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة خارجيا وهما: مرونة الطلب المحلي على الواردات تكون أكبر من الصفر، بينما مرونة الطلب الأجنبي على السلع المحلية أكبر من الواحد، وفي حالة اختلال شرطي المرونة لا تؤدي هذه السياسة الأثار المروجة منها ونكون أمام أربعة حالات:[1]

الحالة الأولى والثانية: تتحققان عندما يكون منحنى عرض العملة الأجنبية موجب الميل أي تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، ويتم التفرقة بين الحالتين على أساس إمكانية إجراء التخفيض الرسمي في قيمة العملة الوطنية.

ففي الحالة الأولى تنجح السياسة لأنها تتطلب تخفيضا قليلا في قيمة العملة الوطنية من السهل إجراءه رسميا لرسم قيم مرونات الطلب والعرض على العملة الأجنبية.

وفي الحالة الثانية تفشل السياسة لأنها تتطلب تخفيضا كبيرا في قيمة العملة الوطنية من الصعب إجراءه رسميا لصغر قيم مرونات الطلب والعرض على العملة الأجنبية، كما هو موضح من الشكل أدناه.

الحالة الثالثة والرابعة تتحققان عندما يكون منحنى عرض العملة الأجنبية سالب الميل أي تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أقل من الواحد.

ويتوقف نجاح السياسة هنا على مدى استقرار سعر الصرف، ففي الحالة الثالثة تنجح لاستقرار سعر الصرف وتسمى بحالة سعر الصرف المستقر.

الحالة الرابعة تفشل السياسة لعدم استقرار سعر الصرف وتسمى بحالة سعر الصرف غير المستقر.

[1] السيد محمد احمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر، جامعة الاسكندرية، 2009، ص236-238.

المطلب الثاني: الأساليب الكمية للسياسة التجارية

تتمثل هذه الأساليب في (نظام الحصص، تراخيص الاستيراد والتقييد الاختياري للصادرات).

أولا: نظام الحصص: وهو نظام يتم بموجبه تحديد الكمية المصدرة أو المستوردة[1]. يعتبر من أهم أشكال الحواجز الغير التعريفية ويشمل التقييد الكمي المباشر لحجم السلع المستوردة أو المصدرة كل سنة ولتطبيق نظام الحصص يجب مراعاة المسائل التالية:

✍ **مراعاة الفترة الزمنية للحصة:** تختلف هذه الفترة حسب معيار نوع أو جنس السلعة التي تخضع لنظام الحصص فقد تكون هذه الفترة قصيرة إذا كانت السلعة سريعة التلف، مثل المنتجات الغذائية كمشتقات الحليب، وقد تطول الفترة في حالة السلع الغير قابلة للتلف.

✍ **تقييم حجم الحصة:** وتقيم حصة السلع حسب الغرض من تطبيق نظام الحصص وغالبا تحدد حجم الحصص إلى متوسط الكميات المستوردة في الفترة السابقة.

✍ **كيفية توزيع الحصص:** وتعتمد الدولة في ذلك إلى تقسيم الحصص إلى قسمين الاولى حصص كلية تسمح باستيراد دون تمييز بين مستورد وآخر، وهذا ما يشجع الاستيراد لاستهلاك الكمية الواردة إلى السوق كما تفضل الدولة التعامل مع الشركاء التجاريين الأقرب جغرافيا والثانية حصص مجزأة تخص كل دولة وقد ترتب عنها سياسة التمييز بين الشركاء.

✍ **مراقبة الكميات التي تتجاوز الحصة المفروضة:** يتعذر على التجار أحيانا معرفة الكميات الباقية من الحصة بدقة فيتم استيراد كميات أخرى فتفرض الدولة رسوما مرتفعة نسبيا على الفائض أو تحتسب من الحصة في الفترة اللاحقة.

ثانيا: تراخيص الاستيراد

يقضي نظام تراخيص الاستيراد بعدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على إذن من الجهة الإدارية المختصة بذلك، وقد يكون الغرض من استخدام هذا النظام هو حماية

[1] عبد العزيز سليمان، **التبادل التجاري**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص157.

الإنتاج المحلي من الواردات المنافسة من دول معينة فيرفض الترخيص باستيراد بعض السلع من تلك الدول كما قد يكون الغرض منه تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عن مقدارها[1]، فيقتصر السماح بدخول سلعة على الكميات المرخص باستيرادها لبعض التجار وتتخذ التراخيص أشكالا عديدة:

- ✓ ترخيص لمرة واحدة؛
- ✓ ترخيص شامل؛
- ✓ ترخيص تلقائي.

ثالثا: التقييد الاختياري للصادرات (RVE)

هي عبارة عن تحديد لكمية المواد المستوردة من طرف الدول المصدرة لصالح الدول المستوردة، مثل ما حدث في عام 1981 عندما ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على اليابان لتحديد صادراتها من السيارات[2]، وهذه الضغوط عادة تكون من طرف الدولة المستوردة القوية.

المطلب الثالث: الأساليب التنظيمية والإدارية

تتمثل الأدوات التنظيمية في تلك الوسائل التي يدخل في إنشاءها مجموعة من الدول، تحاول التأثير على التجارة الخارجية باستعمال أدوات تنظيمية، أهمها المعاهدات التجارية، الاتفاقات التجارية، اتفاقات الدفع، التكتلات الاقتصادية، وإجراءات الحماية الإدارية.

❋ **المعاهدات التجارية:** هي عبارة عن كل اتفاق تعقده الدولة أو دول أخرى، ويكون الغرض منه تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل في العادة نوعين من الأمور: أمور يغلب عليها الطابع السياسي.

---

[1] بلقة ابراهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009، ص36.

[2] بلقة ابراهيم، المرجع نفسه، ص37.

ومنها تحديد مركز الأجانب وأهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاط، وأمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم والإجراءات الجمركية، وإنشاء المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري...الخ، وتستوحي المعاهدات التجارية في كل ذلك مبادئ معينة يتم النص عليها صراحة في نصوص المعاهدة، ومن بين هذه المبادئ مبدأ المساواة، مبدأ المعاملة بالمثل، مبدأ الدولة الأولى بالرعاية[1].

❋ **الاتفاقات التجارية:** تتميز عن المعاهدات على أنها اتفاقات قصيرة الأجل، كما تتسم بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها، والمزايا الممنوحة على نحو متبادل فهي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.

❋ **اتفاقات الدفع** :عادة ما تكون مقترنة بالاتفاقات التجارية، وقد تكون منفصلة عنها، وتنطو ي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين، لذلك يغلب على بنودها مسائل كتحديد عملة التعامل، كيفية تسوية الالتزامات أي من خلال فتح حساب العملات المحلية أو الدولية، تحديد سعر الصرف، تحديد العمليات الداخلة في التبادل ... الخ، هذه السياسة تنتشر بين الدول التي تتبع سياسة تجارية حمائية كالتكتلات الإقليمية، لذلك فهي في تقلص مستمر مع الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية[2].

❋ **التكتلات الاقتصادية:** وتظهر كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية، وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ عدة أشكال أهمها[3]:

☜ **منطقة التجارة التفضيلية:** يشمل تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، لكن دون إلغائها بشكل كلي، حيث أن الدول الأعضاء ضمن هذا النظام لها الحق في صياغة وتحديد

---

[1] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص264.

[2] فيروز سلطاني، **دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية والاقليمية والدولية**، مرجع سبق ذكره، ص79.

[3] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص310.

نمط سياساتها القطرية الجمركية وغير الجمركية دون الخضوع لترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.

☜ **منطقة التجارة الحرة:** أين تلتزم كل دولة بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية.

☜ **الاتحاد الجمركي:** ويتفق مع سابقه من حيث إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية، على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج؛

☜ **الاتحاد الاقتصادي:** هو التعاون بين الدول الأعضاء، والغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية، كتحرير حركات رؤوس الأموال، وإنشاء مشروعات .... الخ، كل ذلك بغرض إنشاء هيكل اقتصادي متكامل بين الدول؛

☜ **الاندماج الاقتصادي الكامل:** إضافة إلى الاتحاد الاقتصادي تنشأ سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول؛

☜ **التكتلات الاقتصادية الدولية:** مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوكالة الدولية المتخصصة لمنظمة العمل لدولية، منظمة التنمية والزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة ... الخ.

☜ **إجراءات الحماية الإدارية:** تعتبر الحماية الإدارية من الإجراءات الاستثنائية التي تقوم بها السلطات العامة فتطبيقها يهدف إلى عرقلة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية، ومن بين هذه التدابير، فرض تكاليف مرتفعة على نقل وتخزين السلع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، مراجعة القيمة التجارية للسلع عند فرض الضرائب والرسوم الجمركية عليها، إخضاع عملية التفتيش إلى رسوم عالية، وغيرها من الإجراءات الأكثر وطأة وتعقيدا على المبادلات التجارية[1].

[1] زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص137-138.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالسياسة التجارية فتعرفنا على أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وبعد ذلك تم التطرق إلى أنواع السياسة التحررية منها والحمائية، لنتطرق في المبحث الثالث المتعلق بأدوات السياسة التجارية إلى الأدوات المختلفة التي تستعملها السياسة التجارية من أدوات سعرية تشمل على الرسوم الجمركية، الإغراق، ونظام الدعم الموجه للصادرات خاصة، وكذا إلى تخفيض قيمة العملة، بعدها تناولنا الأدوات الكمية حيث تعرفنا على الحظر وكذا نظام الحصص والرخص، وأخيرا تطرقنا إلى الأدوات التنظيمية التي شملت كلا من الاتفاقيات والمعاهدات وكذا الأساليب الإدارية.

الفصل الثاني:

مفاهيم عامة حول

النمو الاقتصادي

تمهيد الفصل:

يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم.. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطةً عضويًّا بتوفر هذا المناخ المؤثر وهو ماسيتم التطرق إليه من خلال هذا الفصل بالتطرق إلى المباحث التالية.

- **المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي**
- **المبحث الثاني: أساسيات النمو الاقتصادي**
- **المبحث الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي**

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي وطرق تقييمه

تعتبر التنمية والنُّمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد؛ إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعبها، ولكن يجب الانتباه إلى وجود فرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ومن خلال هذا المطلب سوف نحاول التطرق إلى مفهوم النمو، أنواعه وطرق قياسه.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي ظاهرة حديثة نسبيا مما أدى إلى صعوبة تحديد معنى له، سواء من حيث المدى الزمني أو من حيث خضوعه للتغيرات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجماعية السائدة، وهذا ناجم لكونه يخضع لعوامل ومتغيرات في غاية التعقيد، لذا هناك تعاريف عديدة للنمو الاقتصادي يمكن إيجازها فيما يلي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن. و يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي .ويتضمن التعريف السابق ثلاثة نقاط أساسية تمثل عناصر النمو االقتصادي:

- ❋ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل؛
- ❋ أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية؛
- ❋ أن تكون الزيادة مستمرة وليست عابرة[1].

النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في المدى الطويل أي باستبعاد التغير في القيمة والتقلبات الدورية في الدخل الوطني وكثيرا ما يتخذ معيار النمو الاقتصادي

[1] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية،2014م، ص ص 79-80.

كالزيادة في الدخل الوطني منسوبة إلى الزيادة في عدد السكان أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي.[1]

يرى فرانسوا بريو (Perroux François) بأن النمو االقتصادي: "هو الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر تقدير اقتصادي، غالبا هو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد".[2]

أما فالمينغ (A. R Flamming) فيرى في تعريفه للنمو االقتصادي: "بأن هذا الأخير يرتكز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيق بين الأفراد أو بنوعية السلع والحدمات التي يحصلون عليها[3] " إذًا فمفهوم النُّمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة.

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

يتخذ النمو الاقتصادي شكلين، فالاقتصاد يكمن أن ينمو بطريقة توسعية شاملة باستعمال موارد أكثر، ويمكن أن ينمو بطريقة تكثيفية باستعمال نفس الكمية من الموارد بطريقة فعالة جدا، أي بطريقة أكثر إنتاجية، وعليه يكمن أن نميز بين نوعين من النمو وهما:[4]

---

[1]عطية عبد الواحد وآخرون، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، التوزيع العادل للدخول الطبعة الأولى دار النهضة العربية القاهرة، 1993، ص218

[2]عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص11.

[3]المرجع نفسه، 12.

[4]جيمس جواتين، رجيار داسرتوب، **الاقتصاد الكلي –الاختبار العام وإخلاص**–، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999م، ص 581.

1.**النمو الشامل (extensive Croissance):** يقوم النمو التوسعي على نمو العوامل التقليدية، وهو يعني زيادة كميات عوامل الإنتاج، بمعنى أن النمو يسمى نموا توسعيا لما يزيد الناتج الحقيقي تناسبيا مع استعمال عوامل الإنتاج بدون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج، ويتحقق هذا النوع عندما ينمو إنتاج دولة ما مقياسا بالناتج الوطني الحقيقي، بمعنى أن الدولة قد تحقق نموا اقتصاديا موسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج الوطني؛

2.**النمو المكثف(intensive Croissance)** : يقوم النمو المكثف على نمو الإنتاجية أي زيادة الإنتاجية (تنظيم أفضل للعمل)، وبمعنى آخر إن التحسن الدائم الإنتاجية عوامل الإنتاجية سيسمح بتحقيق نمو مكثف، في هذه الحالة يؤدي التقدم التقني دورا هاما، ويمكن أن يكون التقدم التقني فعل خارجي للاقتصاد أو نتيجة للنشاط الاقتصادي نفسه مثال الارتباط ما بين نفقات البحث والتطوير، الابتكار وزيادة الإنتاجية، وعليه، فالنمو المكثف هو نتيجة التحسين في فعالية التنظيم والتنسيق الإنتاجي، معنى ذلك أرباح الإنتاجية بدون أن يكون هناك إجبار في زيادة كميات عوامل الإنتاج المستعملة، ويمكن أن يتحقق هذا النوع من النمو من خلال تنمية السلع والخدمات المتاحة. للفرد، وعليه فإن نصيب الفرد من الناتج الوطني هو معيار النمو المكثف.

المطلب الثالث: طرق قياس النمو الاقتصادي

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي PIB المؤشر الأكثر انتشاراً في قياس النمو، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه " القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة".[1]

باعتبار أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك

[1] هوشيار معروف ،تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ط2، 2005 ،: ص 77.

النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة والتي تتمثل فيما يلي:

❋ **المعدلات النقدية للنمو:** هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي ترجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات تلافيا للملاحظات السابق ذكرها، ويمكن إضافة سلبيات أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذها الدول عند إجراء التقديرات الخاصة بها، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو:

☜ **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.

☜ **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، و ذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس؛

☜ **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لأخر، لذلك يلزم

تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.[1]

❋ **المعدلات العينية للنمو:** مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء لكل نسمة، ونصيب الفرد من طول الطريق العامة.

❋ **مقارنة القوة الشرائية:** تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى (حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى).[2]

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص ص 117، 119.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص119-121.

المبحث الثاني: أساسيات النمو الاقتصادي

يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل سنتطرق إليها في هذا الفصل.

المطلب الأول: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

يورد الاقتصاديون عدة عوامل ويجعلونها أساسا للنمو الاقتصادي، ولكنهم يختلفون في آرائهم للأهمية النسبية لهذه العوامل وعددها ويمكن أن نذكر العوامل التالية:

1. **اليد العاملة:** يمثل عنصر العمل أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي، وخاصة قديما (في فترة المدرسة الكلاسيكية)، حيث اعتبروه محددا أساسيا لحجم الإنتاج المحقق، إلا أنه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبط بزيادة المهارات والتعليم والتدريب، التي تعتبر أعمال استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري.[1]

2. **رأس المال:** وهو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى، ويمثل رأس المال الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية، ويتكون رأس المال من مخزون المجتمع من الآلات والمعدات والطرق والمطارات والموانيء وغيرها من البنى المادية الأساسية، التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع. فالتراكم الرأسمالي أي زيادة المخزون المادي لدى أي مجتمع تكون بدايته اقتطاع هذا المجتمع لجزء من دخله في مرحلة ما وادخاره (أي عدم استهلاكه) ومن ثم تحويل هذه المدخرات إلى وجوه استثمارية منها صناعة الأدوات والمعدات التي تساعده على زيادة إنتاجه.

[1] محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ليبيا، 2002، ص 743.

3.**التقدم التقني:** ويقصد به التغير في الحالة العلمية نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلمية، و التي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، أي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع وبتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار السائدة أو القدرة الشرائية في المجتمع.[1]

إن العوامل السابقة لا تعتبر لوحدها المؤثرة في النمو الاقتصادي، وإنما نعتبرها العوامل المباشرة في تحديد عملية النمو، إلا أنها ليست مسبباتها النهائية وذلك لأن هذه العوامل تتعلق بعوامل أخرى كالواقع الاجتماعي والسياسي اللذان يلعبان دورا مهما في تحديد سرعة النمو الاقتصادي.[2]

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

هناك محددات تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي تنقسم إلى اقتصادية وأخرى غير اقتصادية ويمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: المحددات الاقتصادية: هناك خمسة محددات اقتصادية وتتمثل في:

1.**كمية ونوعية الموارد البشرية:** يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة الدخل الفردي الحقيقي، ومعدل الدخل الحقيقي للفرد يساوي الناتج القومي الإجمالي قسمة عدد السكان وكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي أكبر و بالتالي زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي.

إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة. كما تؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الإقتصادي لإستخدامها مؤشرا لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو

[1] نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006م، ص 44.

[2] كلاوس روزه ، ترجمة عدنان عباس علي، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، منشورات جامعة قايونس، تونس، الطبعة الأولى ، 1990، ص 12.

لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى مبلغ وخدمات و من العوامل الرئيسية المحددة لانتاجية العمل هي:

- مقدار الوقت المبذول في العمل أي معدل ساعات العمل في الأسبوع؛
- نسبة التعليم، المستوى الصحي، و المهارة الفنية في العمل؛
- كمية و نوعية المكائن الحديثة المستخدمة في الإنتاج و الموارد الأولية المتوفرة؛
- درجة التنظيم و الإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل[1].

2.**الموارد الطبيعية:** يعتمد إنتاج اقتصاد معين و كذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه الغابات...الخ .فالانسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف و الغايات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، وأن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة، فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل.[2]

3.**تراكم رأس المال:** يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الإنتاجية والبنى التحتية كالطرق والمدارس، وهذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدخل التوفر نتيجة هذا الامتناع إلى النشاطات الاستثمارية.[3]

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم وتجارب**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2013م، ص 110.

[2] المرجع السابق، ص 111.

[3] علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 44.

4.**التخصص والإنتاج الواسع:** إن مبدأ التخصيص وتقسيم العمل الذي نادى به آدم سميث منذ عام 1776م يعتبر مبدأ مهما في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل والتخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية و نوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج و هو ما يسمى اقتصادي بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل، والحاجة لتقسيم العمل في البلدان النامية تكون أقل وذلك لمحدودية حجم الأسواق.[1]

5.**البيئة الاقتصادية:** إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتما إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة و نعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساند تحقيق أهداف النمو الاقتصادي كوجود نظام مصرفي كفؤ وقادر على تمويل عمليات النمو الاقتصادي، ووجود نظام ضريبي سلس ومرن لا يعمل على إعاقة الاستثمار، ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على تحفيز التقدم والنمو الاقتصادي.[2]

6.**التقدم التكنولوجي:** يعتبر هذا العامل أيضا من أهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان، ولعل الاختراعات التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر خير دليل على مدى التطور الاقتصادي، ولذلك فإن التقدم التكنولوجي يشكل أكثر من مجرد ظهور المخترعات، فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.[3]

ثانيا: المحددات غير الاقتصادية

[1] المرجع نفسه، ص 45.

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 112.

تلعب كل المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي، و في هذا الصدد، فإن المحددات السياسية، الاجتماعية والثقافية لها نفس القدر من الأهمية مثل العوامل الاقتصادية في تحديد النمو الاقتصادي للبلد. و تتمثل أهم المحددات غير الاقتصادية في مايلي:

1.**انتشار التعليم:** انتقال أو انتشار التعليم على نطاق واسع وهو عنصر مهم للغاية للنمو الاقتصادي للبلد حيث أكد garlbtaiter.jk في كتابه التنمية الاقتصادية على دور التعليم كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، كما أشار krause walter ،إلى أن التعليم يجلب الانقلابات أو الثورات في الأفكار لتحقيق التقدم الاقتصادي، وحسب سينغر Singer ، الاستثمار في التعليم لا يحقق فقط إنتاجية عالية، و لكن ينتج عنه أيضا زيادة العوائد، لذلك فان التعليم يلعب دورا رائدا في خلق رأس المال البشري والتقدم الاجتماعي، و الذي بدوره يحدد تقدم البلد.

2.**المحددات السياسية:** يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالوضع السياسي للبلد فكلما كان البلد مستقرا زادت ثقة الأفراد، وبالتالي الأنظمة القوية والفعالة تعمل على تحفيز تراكم الملكية الخاصة وعلى سبيل المثال البلدان المتقدمة التي بلغت درجة عالية من النمو الاقتصادي لتواجد إدارة قوية في هيكلها النظامي.

3.**المحددات الاجتماعية:** تأثر النمو بشكل كبير بالتغيرات الاجتماعية، التي تتغير على مستوى سلوكيات الأفراد والتي تتغير بتوسع التعليم وانتقال النفقات من مجتمع لآخر.[1]

المبحث الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

[1]عط الله آمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/ 2015م، ص 124.

تحاول نظريات النموّ الاقتصادي والتنمية على مدار التاريخ الاقتصادي أن توضّح الشروط الضرورية التي تؤدي إلى تحقّق النمو، ومن خلال إيجاد المحدِّدات العامة للنمو وتتبّع أنماطه في الدول والأزمنة المختلفة يمكن الكشف عن بعض النظريات والنماذج العامة التي تحكم النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي

الفرع الأول: النمو الاقتصادي عند الكلاسيك

تتضمن نظرية النُّمو عند الكلاسيك آراء كل من آدام مسيث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنُّمو، بالإضافة إلى آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، وارتكز الكلاسيك في تحليلهم للنمو الاقتصادي أن التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم وأنه كلما ارتفع معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار، وأن الأرباح تميل للتراجع بسبب تزايد حدة المنافسة، كما أعتقد الكلاسيك حتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، إذن وكخلاصة وحسب الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.[1]

[1] جورج نايهانز، ترجمة صقر أمحد صقر، تاريخ النظرية الاقتصادية –إسهامات النظرية الكلاسيكية (1720– 1980م) المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، ص ص 229– 230.

النموذج الهيكلي

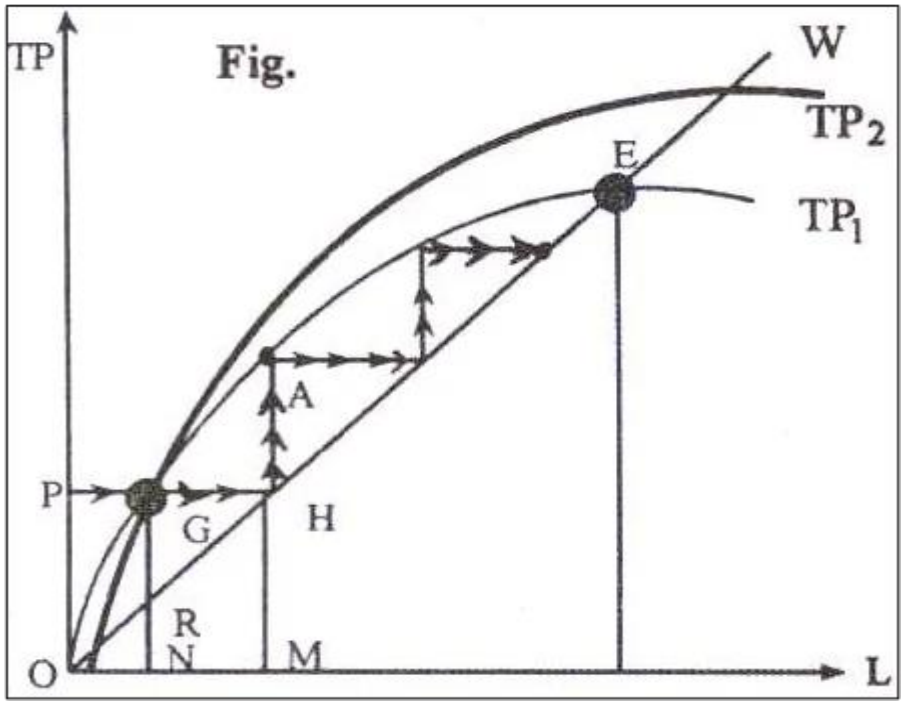

في الرسم البياني يتمثل الناتج الإجمالي على محور y والعمالة على محورx ، ويحدد المنحنى OW مستوى إجمالي أجور الكفاف. فإذا كان عدد السكان (مستوى العمالة) هوON ، والناتج الإجماليOP ، فعندها معدل الأجر الفرد ممثلاً بالمقدار .NR بالنتيجة، فإن الفائض أو الربح هو.RG

يسمح هذا الفائض ببدء عملية تكوين رأس المال ما يرفع الطلب على العمالة ويقود إلى ارتفاع الأجور فيما يتحرك المنحنى نحو .GH فإذا افترضنا ثبات عدد السكان عندON ، وتجاوز الأجور حد الكفاف بمعنى أنNG>NR ، يرتفع عندها عدد السكان أو القوة العاملة مع تحرك المنحنى نحو .OM هذه الزيادة في السكان هي ما يسمح بتوليد الفائض.

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيكية

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النُّمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار

النيوكلاسيك تتمثل في كون النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح، كما أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا) حيث يعتبر الكلاسيك أن بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بيم التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة، أما التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائمًا على التجديد والابتكار.[1]

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث

الفرع الأول: النمو الاقتصادي لدى الكينيزيين

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مايناردر كينز (1883-1946) الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة لأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929-1930) وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الخاصلة في الانفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك، وتفرق هذه النظرية بين ثلاثة معدلات للنمو، وهي:

- معدل النُّمو الفعلي: يمثل نسبة التغير في الدخل إلى الدخل؛
- معدل النُّمو المرغوب: يمثل معدل النُّمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها؛

[1] Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin: ECONOMIC GROWTH, Second Edition, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2004, P24.

- معدل النمو الطبيعي: هو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النُّمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛

فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النُّمو المرغوب فيه مع معدل النُّمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم.[1]

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر

ركزت هذه النظرية على النُّمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986م ،التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما غريك مانكيوي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النُّمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النُّمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويًا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النُّمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال

[1] 7 Bosserelle.E: Croissance et fluctuation, édition Dalloz, Paris, France, 1994, P 93.

تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري يفيف العملية الإنتاجية [1].

المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي

هناك العديد من المعوقات نذكر منها على سبيل المثال:

أ. **التعليم:** لا جدال أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير وكلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية والتدريبية لقوة العمل، أن شخصا يستطيع القراءة والكتابة والحساب لابد، أن يكون أكثر كفاءة بكثير في أعمال عديدة من شخص أمي لا يقرأ ولا يكتب ولا يحسب، كما أن مدير متدربا على الطرق الحديثة في إمساك الحسابات وإدارة الافراد والرقابة على موجودات منشأته وسير العمل فيه هو أكثر فاعلية بكثير في صدد الحصول على أكبر قدر من المخرجات السلعية من معدلات معينة، من مدير يجهل هذه الأساليب الحديثة في إدارة الأعمال من الواضح أن كثير من الدول الآخذة في النمو قد خصصت نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقمة قليلة من الأفراد لينالوا في النهاية قسطا وافرا من التعميم والتدريب وذلك عن طريق بعثات تعليمية إلى الخارج لفترات يتلقون فيها الدراسة المتقدمة في مختلف مجالات تخصصاتهم العلمية، وأي كان الامر، فان معظم الدراسات الجدية عن أوضاع الدول المتخلفة تحث على الزيادة وليس نقص الإنفاقات على التعليم لأن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائقا خطير للنمو.

ب. **الصحة:** لا جدال أن زيادة كبيرة في الإنتاجية يمكن أن يتحقق بارتفاع بالمستويات الصحية للأيادي العاملة، بالجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين ويكون أكثر فاعلية، عندما يكون مستواهم الصحي مرتفع منه عندما يكون هذا المستوى متدنيا، بيد أن معرفتنا بالأثر الكمي

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010،ص 34.

لمتغيرات في المستوى الصحي لقوة العمل أقل مما نود أن نعرفه كما أنه علينا الارتفاع بالمستوى الصحي للمواطنين في أي مجتمع متخلف، ثمة حقيقة بالغة الأهمية في هذا العدد وهي أن المكاسب ليست دائما نعمة لا تشوبها أية شائبة ذلك أنها تعمل في نفس الوقت على خفض معدلات الوفيات وبالتالي فإنها تسهم في النمو السريع للسكان وفي المدى القصير فان المكاسب الضخمة المصحوبة بانخفاض معدلات الوفيات تجعل النمو الاقتصادي أكثر صعوبة[1].

ج. **الموارد الطبيعية:** يمكن القول أن الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو، ذلك أن أية دولة تتوافر لديها إمدادات كبيرة من الموارد القابلة للنمو بسيولة سوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى لا يوجد لدييا إلا موارد قليلة أقل قابلية في التوصل إليها والاستفادة منها في عملية النمو، وأيا كان الأمر فان تنمية ما هو متاح من الموارد الطبيعية هي وسيلة هامة لدعم النمو بل ومن المشاهد عليها أم إمدادات أي بمد من الأرض والموارد الطبيعية غالبا ما تكون قابلة للتوسع بسيولة في استخدامها الفعال، أن لم يكن في كميتها الكلية، غير أن المشاهد عمليا أيضا في بعض الحالات، أن الأرض المتروكة دون استغلال بسبب النقص في وسائل الراي هي أمثلة معروفة جيدا عن معوقات النمو.[2]

د. **التكنولوجيا:** إذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية على الأقل فلابد أن النمو يكون أسرع بالنسبة لدولة متخلفة فقيرة منه بالنسبة لدولة متقدمة غنية، وما ذلك إلا أنه يمكن إدخال أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج والتوزيع في الدولة الفقيرة لتسيم بذلك في عملية النمو إسهاما كبيرا .

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 67.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص68.

وهنا فان الدول المتخلفة الفقيرة لا تحتاج الانفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العملية والتقدم التكنولوجي، حيث يمكن لها أن تستخدم ما سبق ابتكاره من أساليب فنية حديثة ومتطورة في الدول الأكثر تقدما، إن مثل هذا الوضع ذو دلالة هامة من زاوية إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة في العالم النامي، لأن الدول الأكثر تقدما لا يمكن أن تدخل على نشاطها الإنتاجي أي أسلوب فني جديد إلا عندما يكون قد تم فحصو واختباره وتطويره والتيقن من صالحيته للتطبيق العملي وفاعميته في تقديم الإنتاج وهو ما ينطوي على إنفاق مبالغ طائلة في أغلب الأحيان لا يمكن أن توفرها الموارد المحدودة لأي دولة فقيرة متطلعة إلى النمو.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل توصلنا إلى أن النمو الاقتصادي يعد مؤشرا هاما لمعرفة تطور أي بلد حيث ركز الكثير من المفكرين الاقتصاديين والسياسيين وحتى المنظمات الحكومة والغير حكومية على فكرة ضرورة تحقيق النمو سواء في الدول المتقدمة أو دول العالم الثالث.

وفي سياق البحث عن مختمف الآليات المؤدية إلى تحقيق النمو والعوامل المساعدة في ذلك والقواعد والظروف التي تحكم وتتحكم في معدلات النمو اكتشفنا أنه ينقسم إلى قسمين مهمين عبر التاريخ.

بداية من النظريات التقليدية والتي ركزت في الأساس على الزراعة والجانب الفلاحي ومن ثم الصناعة انتقالا إلى تحديد رأس المال والعمل باعتبارهما محركان ضروريان لتحريك عجلة النمو في القطاع.

أما عن القسم الثاني ظهر مع نهاية الثمانينات بأفكار مطورة وأخرى جديدة سميت بالنظريات الجديدة للنمو تضمنت بعض التفسيرات والتوضيحات حول تباين معدلات النمو بالنسبة للدول المتقدمة والنامية، وتوصلت إلى أنها تتعلق بعوامل أخرى كالتجارة الخارجية أو درجة الانفتاح الخارجي لكل دولة بالإضافة إلى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا رأس المال البشري حيث أجريت عدة دراسات تقيس الأثر المعنوي لكل من هذه العوامل على النمو أهمها دراسة االقتصادي.Barro.R .

الفصل الثالث: دراسة

حالة الجزائر

(2018-2000)

تمهيد:

تعتبر السياسة التجارية أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، حيث تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الانشطة الصناعية لبلد وخلق قيم مضاعفة جديدة والتي يعبر عنها عادة بالصادر ات من السلع والخدمات، إضافة إلى ذلك جلب الاستثمارات الأجنبية التي لها مساهماتها هي أيضا في التنمية، من خلال عوامل الإنتاج المختلفة التي تتبعها، ما يعني تحسينها لهياكل والبنى القاعدية ودفعها اكبر لزيادة ورفع الإنتاجية خاصة عن طريق التكنولوجيات الحديثة التي هي في الغالب مملوكة من طرف أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة المتمثلة أساسا في شركات متعددة الجنسيات، وكما ساهمت السياسات التجارية في تحقيق أثار مختلفة في النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال أبعاد متعددة ومختلفة ومن خلال هذا الفصل سنحاول الوقوف على السياسات التجارية واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري والنمو الاقتصادي

عرفت سياسة التجارة الخارجية في الجزائر مراحل تطور الاستقلال الاقتصادي المتبع واستراتيجية التنمية المنتهجة، فسياسة الستينات ليست هي سياسة السبعينات والثمانينات أين كانت بالبساطة حمائية للمنتوج الوطني الظروف الاقتصادية العالمية وضع بنية الاقتصاد الجزائري أثرا على الاقتصاد الوطني بدأت حيث سارت عدة قوانين للتجارة الخارجية ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى معرفة أهم مراحل التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2020م.

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري

لقد طرأ على الاقتصاد الجزائري تغييرات جذرية مند سنوات إذ تحول من اقتصاد يرتكز على القطاع العام إلى التسيير حسب آلية السوق فمند الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط سنة 1986 والأزمة الاقتصادية التي تلته شرعت آنذاك بإدخال إصلاحات هيكلية و التي كانت بدايتها الفعلية مند سنة 1994م عندما تم توقيع اتفاق مساندة مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة وقد استمرت هذه الإصلاحات التي أصبحت تخص قطاعات الاقتصاد وذلك بعد توقيع الجزائر اتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي في ماي 1995 لفترة ثالث سنوات إلى غاية نهاية أفريل 1998.

مما لا شك فيه أن اقتصاد الجزائر يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها (موارد طاقوية، منجمية وموارد أولية هامة)، فضلا عن حجم الطاقات الإنسانية وكفاءات البشرية التي يتمتع بها.[1]

[1] عبد الجليل هجيرة، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**، اطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص: مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان 2016/ 2017، ص 74.

- قطاعات صناعية لا يستهان بها رغم ضرورة التطوير؛
- توفر بنية شاملة وهامة موانئ ومطارات؛
- توفر مساحات زراعية هامة ومع هذا فان توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية لها أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في أضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى:

1.اقتصاد مديونية:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية حيث ترتكز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية والتي لا تزال تشكل قيدا وتؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة فرغم انخفاض معدلات الدين التي تعود إلى ارتفاع حوصلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول وقد قدر حجم الديون العمومية حوالي2500 مليار دينار في نهاية سنة 2000[1]، لقد تم التركيز على مصادر تمويل خارجية لإنجاز المشاريع الإنمائية الطموحة الأمر الذي انعكس على أثقال كاهل الاقتصاد الجزائري بحجم مديونية لا يتناسب والنمو الاقتصادي المحقق، أدى ذلك إلى هدر الموارد المالية الوطنية المتاحة باستمرار وهي بالأساس متمثلة في العوائد من المحروقات فضلا عن ذلك تميزت المديونية الجزائرية بالتركيز الجغرافي على المصدر حيث نسبة كبيرة منها مصدرها دول الاتحاد الأوروبي.

2.الاقتصاد ريعي:

الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي حيث يقوم على استراتيجية استنزاف للثروة البترولية والغازية وهذا على حساب استراتيجية التصنيع الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري

[1] خالدي خديجة، اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2 ، ص 87

رهينة الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية ومن مميزات الاقتصاد الجزائري صغر حجم القطاع الصناعي خارج المحروقات (اقل من 01% الناتج الداخلي الخام) 80% يسيطر عليها القطاع الخاص.

3.اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد:

إن آليات الفساد أضح تتأثر غلى حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية فازدادت شبكات السوق الموازي وتنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته هذا الوضع ضعف قدرة الدولة المؤسسية وزعزع عنصر الثقة فيها، الجزائر بلد هامشي في مستوى الاقتصاد العالمي ولكن وجود إمكانية كبيرة لتصبح الدولة محورية في الفضاء الأورو متوسطي تصدر 98 %من الموارد الهيدروكربونية في شكل مواد خام أو نصف خام تستورد تقريبا أكثر من 60% باليورو و81% بالعملات الأخرى فقط من أجل منطقة الدولار و98% من صادراتنا مقومة بالدولار وهذا ما يجعل التدابير الحكومية الأخيرة قد يكون لها أثر محدود بما في ذلك تخفيض قيمة الدينار مقابل الأورو.

4.الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات:

يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات حيث يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوء الاحوال ب95%من إجمالي عوائد الصادرات الجزائرية. وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد شديد الحساسية لتغيرات في الاسعار العالمية للنفط من جهة والتغيرات في قيمة عملة التقويم (سعر الصرف) من جهة ثانية ألا وهو الدولار الامريكي فضلا عن التركيز السلعي فإن الصادرات تمتاز بتركيز جغرافي كبير حيث يتم التصدير إلى دول معينة خاصة منها الدول الاوروبية والولايات المتحدة واليابان.

ولتبني استراتيجية فعالة لتنمية الصادرات، هذا يتوقف على مجموعة من الاعتبارات اهمها ان يقوم على اعدادها خبراء وأساتذة متخصصين في مجال التسويق الدولي فقد اثبتت التجربة ان اسنادها لذوي الخلفيات العلمية والعملية المختلفة لم يجلب إلا التخلف عن الركب الدولي في هذا المجال كذلك يجب ان تتوفر الرغبة الحقيقية في ايجاد نظام فعال لتنمية الصادرات وكذلك الاقتناع بأهميته ذلك الن البعض قد يعتمد بطريق الخطأ ان الاكتفاء بإصدار القرارات الكفيلة بإزالة بعض معوقات التصدير او بإضافة مزيد من التيسيرات على المصدرين قد يفي بالغرض ايضا يجب ان تتوافر رؤية صائبة وموضوعية لدى القائمين على اعداد النظام تقوم على درايتهم بالمزايا التنافسية للدولة وبمتغيرات البيئة العالمية وكذلك ان ينسجم النظام مع النظم الاقتصادية للدولة ويتسم بالمرونة مع التغيرات الدولية وكاعتبار اخير هو ان تتكامل وتتناسق عناصر النظام الفعال لتنمية الصادرات اذ لا يمكن ان ينجح نظام تتعارض عناصره الفرعية.

5.**الاقتصاد الجزائري من حيث الواردات:** تميزت الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها وضرورتها للحياة البشرية وللآلة الإنتاجية هذا ما رفع من نسبة الإنفاق على الواردات وتمتاز أيضا بالتركيز المكاني العالي حيث نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي سنة 2002 بلغت نسبة الواردات من أوروبا 91.1% وهو ما يدل على أن الواردات الجزائر مقومة في معظمها بالعملة الأوروبية.[1]

[1] بوعتروس عبد الحق، قارة مالك، آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، العدد 27 جوان،2007 ص78.

المطلب الثاني: تحليل معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2018)

إن تحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية في الجزائر يعتمد على مجموعة من الإحصائيات في فترة الدراسة وسيتم من خلال هدا المطلب عرض هذه الإحصائيات وتحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلة والتي تشمل معدلات النمو الاقتصادي.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه العملية المستمرة والتي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي، وعليه فان النمو الاقتصادي لابد أن يكون ناجم عن نمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي مع تحري استعمال الأسعار الحقيقية عند قياس معدل النمو الاقتصادي، إن الهدف الأساسي للإنعاش الاقتصادي هو تحفيز النمو من خلال رفع الإنفاق العمومي ولتحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي يجب مسايرة مستوى النمو الاقتصادي للتطورات في الناتج المحلي الإجمالي والجدول الموالي يوضح معدلات النمو الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 2: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال (2000-2018)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
م ن ا	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.7	2.4	1.6
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
م ن ا	3.6	2.9	3.0	2.8	5.7	3.8	3.5	1.6	2.5	

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على المركز الوطني للإعلام والإحصاء

الشكل رقم3: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال (2000-2018)

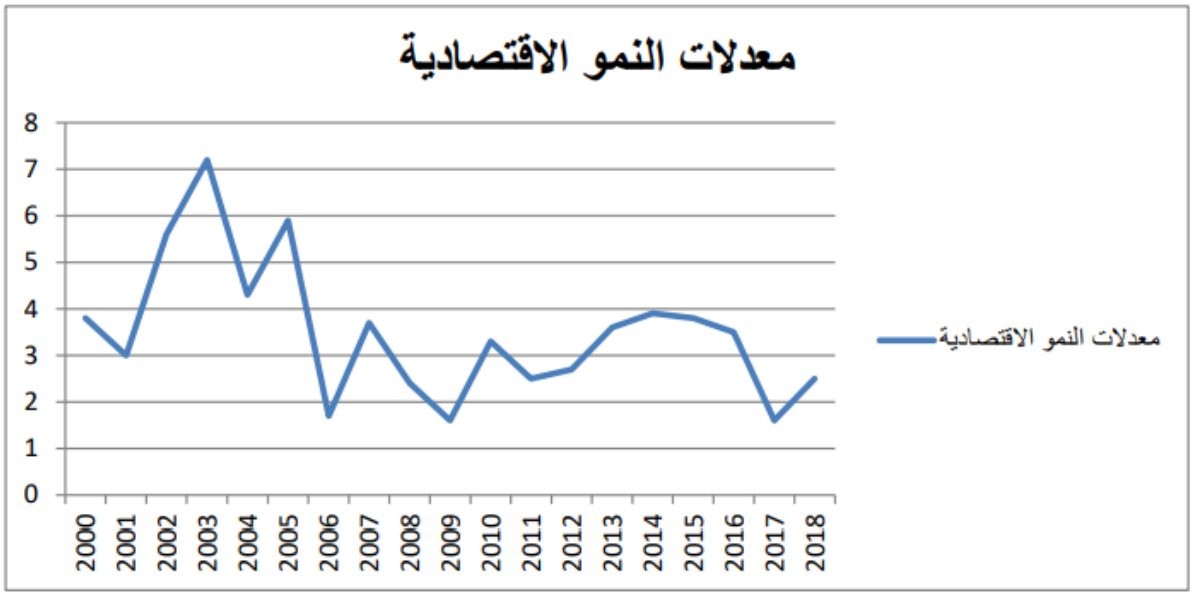

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المركز الوطني للإعلام والإحصاء

الملاحظ من الجدول والشكل إن معدل النمو الاقتصادي قدر سنة 2000 ب3,8% بالرغم من اليسر المالي الذي تحقق سنة 2000 بسبب تحسن أسعار المحروقات وقد شهد النمو انخفاض حيث حقق سنة 2001 نسبة 3% بالرغم من التحسن في أداء القطاع الفلاحي بسبب تحسن الظروف المناخية واعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ومع تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية أدى ذلك إلى القيام بتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، 2000-2004. ويمكن ملاحظة أن تطور معدل نمو الاقتصادي الجزائري يتأثرا كثيرا بالصدمات الخارجية كالتقلبات الجوية بالنسبة للفلاحة وتقلبات أسعار برميل النفط.

تعتبر النسبة 7.2% التي حققت سنة 2003 أعلى نسبة سجلها معدل النمو طوال فترة الدراسة وبما أن قطاع المحروقات هو القطاع الأهم في الاقتصاد الجزائري ثم يليه قطاع الفلاحة فإنه يؤثر على معدل نمو الناتج ارتفاعا وانخفاضا وهذا راجع إلى التذبذب في معدلات النمو في القطاعين كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه إن معدلات النمو الاقتصادي كانت في حالة تذبذب من سنة إلى أخرى فكانت في سنة 2010 تقدر ب 3.3% وسنة 2011 ب

2.5% وسنة 2012 ب 2.7% وسنة 2013 ب 3.6% إما في 2014 نجد إن المعدل قدر بنسبة 3.9% ثم انخفض سنة 2015 إلى 3.8% وسجل نسبة 3.5% سنة 2016 ثم انخفض إلى 1.6% سنة 2017 و2.5% سنة 2018 من خلال هذه المعدلات نلاحظ الانخفاض المستمر في معدلات النمو الاقتصادي منذ 2014 إلى 2017 وهذا التراجع من تداعيات انخفاض أسعار النفط العالمية منذ منتصف 2014.

المبحث الثاني: أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي

تميزت السياسة التجارية في الجزائر بالعديد من التطورات والتغيرات أدوات تطبيقها، بحيث كانت تعدل في كل مرة لتتماشى ظرفيا مع ما تقتضيه متطلبات كل مرحلة، دون الأخذ بعين الاعتبار أي نظرة بعدية طويلة المدى لما ستكون عليه التجارة الخارجية الجزائرية في المستقبل، ويف ظل التطورات السريعة التي يشهدها النظام التجاري العاملي والضبابية التي تتميز بها السياسات التجارية لأقطاب التجارة العالمية، بالإضافة إلى التأثيرات المحتمل حدوثها على اقتصاديات الدول النامية جراء تصاعد الحروب التجارية بين الدول ذات الثقل التجاري العالمي، تجد التجارة الخارجية الجزائرية نفسها أمام تحدي التموقع في هيكل التجارة العلمية من خلال استراتيجية سياسة تجارية أكثر سلاسة ومرونة في التعامل مع تطورات النظام التجاري العاملي وبطريقة تخدم مصالحها التجارية وتتناسب مع مؤهلاتها الاقتصادية المحلية.

المطلب الأول: مستقبل استراتيجية السياسة التجارية في الجزائر

تميز قطاع التجارة الخارجية في الجزائر على مدار السبعة وخمسون سنة الماضية بأحادية السياسة التجارية المتمثلة في استهداف تجارة المحروقات بدرجة أولى، في حين كانت السياسة التجارية تبنى في أحسن الأحوال بناءً على مخرجات العائدات البترولية، إن ملاحظة مسار تطور السياسة التجارية في الجزائر يبني بوضوح النزعة المركزية في اتخاذ القرار الاقتصادي بالإضافة إلى الخلفية الفكرية لصنع القرار والمبرمجة على إيجاد حلول ظرفية

ولحظية لمشاكل قطاع استراتيجي كقطاع التجارة الخارجية والذي يفترض أنه مستقبل الاقتصاد الوطني.

إن أكثر من 1000 مليار دولار دخلت خزينة الدولة الجزائرية على مدار 17 سنة الماضية لم تساهم في بناء استراتيجية تجارية منتجة للثروة وتراعي في هيكلها تشغيل القطاعات الحساسة كالزراعة والصناعة والسياحة كل هذا بسبب انعدام النظرة الاستشرافية للحكومات المتعاقبة وكذا الإرادة السياسة في التخلص من مشاكل القطاع التجاري، لذلك فإن أي الاستراتيجية التجارية وخاصة في ظل الظروف العالمية الحالية لا بد أن تراعي في خططها القطاعات الثالث.

القطاع الزراعي، القطاع الصناعية، القطاع السياحي مع المراعاة في صياغتها التحولات المستقبلية المفترضة في حركة التجارة الدولية المفترض حدوثها بالإضافة إلى التغيرات الهيكلية لتطبيق السياسات التجارية والتي لم تعد تراعي المبادئ الدولية المنصوص عليها في مؤسسات النظام التجاري الدولي وإنما المصالح الداخلية للقوى التجارية الكبرى.

وكنتيجة لضعف بنية التجارة الخارجية الجزائرية واعتمادها بشكل كلي على الصادرات النفطية وكذا تصاعد الحروب التجارية بين أقطاب النظام التجاري الدولي وتمسك مؤسسات النظام التجاري الدولي بدور المتفرج، أصبح من الضروري والملح أكثر من أي وقت مضي أن هيكلة التجارة الخارجية الجزائرية ضمن استراتيجية سياسية تجارية تراعي المصالح القومية للاقتصاد الجزائري وتتناسب مع الإمكانيات المحلية.

المطلب الثاني: محاولة استشرافية للسياسة التجارية في الجزائر

حتى نتمكن من بناء السيناريوهات الأكثر احتمالا لتطور السياسة التجارية الجزائرية، نحاول في الخطوة الأولى القيام بمسح المتغيرات الأساسية المؤثرة في قرارات السياسة التجارية عبر الماضي؛ للوقوف على أهم المتغيرات ما يسمح لنا فهم الظاهرة بشكل جيد.

أولا: المتغيرات المؤثرة:

أول المتغيرات التي نرى أنها جد مؤثرة في كل المظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر هو سعر النفط، هذا كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على توزيع الريع للحفاظ على نوع من التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: التوجه الاقتصادي للحزب الحاكم

إن الأحزاب الجزائرية لا تعتبر أحزاب رأي، لا تعتمد على إيديولوجية اقتصادية واضحة، كما أن نظام الحكم في الجزائر، يعطي هامشا ضئيل للأحزاب لأن تبلور برامج اقتصادية واضحة. كما أن البنية الداخلية للأحزاب لا تسمح بتطوير مثل هذه الرؤية، فهي أحزاب قائمة على أشخاص، لا تداول على القيادة فيها.

ثالثا: شخصية القائد

على عكس الأحزاب تبدو شخصية القائد المتمثلة في شخص رئيس الجمهورية مؤثرة وفاعلة، إن بحكم الدستور والتقاليد المتوارثة فإن شخصية الرئيس تلعب دورا جوهريا في توجيه السياسة الاقتصادية والتجارية للدولة.

رابعا: جماعات المصالح

لا يمكن التعامل مع هذا المعطى، نظرا للغموض الذي يسوده فبالرغم من حديث أعلى دوائر القرار عن وجود مثل هذه الجماعات وقوتها، إلا أن لا يمكن تكميم تأثير مثل هذا المعطى.

خامسا: الناخبين

لا يبدو أن رأي الناخبين له أي دور في توجيه برامج الأحزاب ولا المترشحون للانتخابات الرئاسية.

سادسا: العوامل الخارجية

وتتمثل هذه العوامل في:

- جماعات المصالح الأجنبية: الشركات والبنوك متعددة الجنسية؛
- المنظمات الدوليةOMC,FMI,RIFLD .
- الدول الأخرى التي لها علاقات اقتصادية وتجارية مع الجزائر، كل بحسب مصلحته.

إن هذا الصراع حول من يحكم ومن يقرر السياسات العامة هو جوهر الخلافات والصراعات التي نراها في الساحة الجزائرية حتى الآن وكما يبدو، فإن تنظيم الصراع بين الجماعات الضاغطة العلنية و المخفية لن يكون مجديا ما دام التنافس قائما حول من يحكم وليس السياسات المدروسة والمقترحة من طرف المختصين. ويبقى دور الرئيس والحكومة والها البيروقراطي هم الفعلين الأساسيين في صناعة وتوجيه السياسة التجارية الجزائرية بما يخدم دالة الهدف عندهم والتي من الصعب تحد عناصرها وبدقة.

المطلب الثالث: تحليل النمو الاقتصادي في ضوء السياسة التجارية خلال الفترة الممتدة بين (2000-2018)

مما الشك فيه أن سعي الجزائر نحو ترقية صادراتها وترشيد وارداتها ومحاولتها لانضمام المنظمة العالمية للتجارة يقف وراءه مجموعة من الأهداف والدوافع التي تتطلع إلى تحقيقها والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

- **إنعاش الاقتصاد الوطني:** من خلال ارتفاع حجم المبادلات التجارية خاصة عند ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادة المنافسة التي يمكن إن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني؛

- **تحفيز وتشجيع الاستثمارات:** إن انضمام الجزائر إلى التكتلات التجارية قد يفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب المستثمرين الأجانب، وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة؛

- **التأكيد على إرادة الجزائر في الانفتاح على التجارة العالمية:** وهو ما يعتبر في نفس الوقت وسيلة تسهل تحقيق الأساسيات للسياسة التجارية الخارجية والمتمثلة في تنويع الصادرات من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات، الرفع من مستوى التنافسية في القطاع الصناعي، والتحكم في واردات الجزائر من الموارد الغذائية وبالتالي تقليص حجم فاتورة الواردات الغذائية . وتحليل هيكل التجارة الخارجية يتطلب تجليل هيكل التجارة الخارجية للجزائر، وذلك بتقييم مختلف التطورات الرقمية التي مر بها النمو الاقتصادي وكذلك الهيكل السلعي للصادرات والواردات، وذلك بالاعتماد الفترة الممتدة (2000-2018).

كما تواجه التجارة الخارجية الجزائرية اليوم العديد من التحديات على الصعيد الداخلي والمتمثلة أساسا في العمل على تنويع الصادرات والدفع بالتجارة الخارجية لدعم المشاريع التنموية وعلى الصعيد العالمي والمتمثلة في العمل على التموقع الجيد في هيكل التجارة العالمية والمرونة في التعامل مع متغيرات النظام التجاري الدولي وهو ما يستدعي اليوم إعادة

النظر في السياسات التجارية للجزائر وإعادة صياغتها ضمن إطار استراتيجية تجارية تتناسب مع التحولات العالمية في النظام التجاري الدولي وكذا تراعي تطور القطاعات الاستراتيجية الثالث القطاع الصناعي، السياحي والزراعي.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل أن الجزائر تسعى إلى رفع من مستوى منتجاتها التي تشهد موقفا تنافسيا ضعيفا أمام منتجاتها التي تشهد موقفا تنافسيا ضعيفا أمام المنتجات الأجنبية والعمل على إعطائها مكانة تنافسية على المستوى الدولي ورفع مستوى التدفقات الواردة من المنتجات والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات التي تسيطر بالنسبة كبيرة على صادرات الوطن وتحاول التخلص من القطاع الريعي الذي يتأثر بشدة بالأسعار ومن تم يؤثر على الاقتصاد الجزائري ككل حيث كلما انخفض أكثر كان أثره أكبر لذلك البد للجزائر من أن تأخذ سياسة واضحة وصارمة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

خاتمة:

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة وبارزة لجميع الدول، فمن خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من سلع من الدول الأخرى، فإما تكون الدولة مصدرة أو مستوردة. وبذلك تترتب عليها التزامات وحقوق تجاه الدول الأخرى، ويتم التعبير عنها بالحقوق النقدية ولمدة زمنية معينة، حيث يتم التعبير عنها في النمو الاقتصادي الذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في معرفة وضعيتها الاقتصادية، فكل دولة تسعى إلى المحافظة على معدلات نمو اقتصادية عالية الأمر الذي يعتبر مؤشر للقوة الاقتصادية وتحقيق الرفاهية.

ومن هنا تعمل الدول على وضع استراتيجيات وإتباعها لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تتمثل في إستراتيجية إحلال الواردات وإستراتيجية تنمية الصادرات التي تهدف لتنويع الموارد والسلع، حيث تختلف كل دولة في كيفية إتباع هذه الإستراتيجية حسب ما تمتلكه من موارد اقتصادية، وباعتبار الجزائر من بين الدول النامية سعت خلال الفترات الأخيرة من أجل الاندماج في الاقتصادي العالمي من خلال مساعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذا اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 2005 وذلك من خلال انتهاج سياسات تجارية تحررية لدعم حجم و اتجاه تجارتها الخارجية.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة انعكاسات السياسة التجارية على حجم و اتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، حيث قمنا في البداية بتقديم أهم التغيرات في أساليب السياسات التجارية المطبقة على قطاع التجارة الخارجية في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي للدراسة فقد قمنا بدراسة تحليلية وصفية لكل من البنية السلعية والتبادل الدولي حسب التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات كل على حدى، و أخيرا قمنا بتحليل النمو الاقتصادي وتفسير حالته بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتطور الذي شهده قطاع التجارة الخارجية في الجزائر إلا أن قطاع النفط لا يزال هو المحرك الرئيسي للتجارة الخارجية مما أدى

ذلك الى اتساع الفجوة التقنية والإنتاجية فيما بين الصناعة النفطية و بقية القطاعات الاقتصادية.

النتائج العامة:

نظرا للارتفاع التدريجي والمستمر في أسعار المحروقات في بداية الألفية انتعشت عوائد النفط وأدت بالدولة إلى تبني خطط إستراتيجية للتنمية وخاصة في قطاع البنية التحتية وكذا إنشاء عديد الصناعات والأنشطة لكن انخفاض أسعار البترول مع منتصف سنة 2014 أثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام ويمكن ان نبرز اهم النتائج فيما يلي:

☜ يعتبر قطاع التجارة الخارجية الجزائري من أهم القطاعات الاقتصادية وذلك استنادا الى عدة مؤشرات أهمها أن الجزائر دولة بترولية لذلك فالتجارة الخارجية الجزائرية تشهد جملة من الإصلاحات والتعديلات الهيكلية المنتهجة والتي تقوم بالأساس على فكرتي ترقية الصادرات ومن ثم البحث عن سبل الاندماج في السوق الدولية.

☜ ان هيكل التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2018) يوضح إن حجم المبادلات التجارية يرتكز بشكل كبير مع دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى جمهورية الصين، اما عن التبادل التجاري الجزائري العربي كان ضعيف جدا وقطاع النفط بقي يستحوذ على النصيب الاكبر من الصادرات الإجمالية.

☜ على مستوى التركيبة السلعية للصاد ارت والواردات وجدنا انه لم يحدث اي تغيير ملحوظ في البنية السلعية للصادرات والواردات رغم مجموع التغيرات في أدوات السياسة التجارية الخارجية أي أنه ظل قطاع المحروقات هو المهيمن على التركيبة السلعية للصادرات وبقيت السلع الاستهلاكية خاصة الغذائية التجهيز والمنتجات النصف مصنعة تحتل المراتب الأولى في قائمة التركيبة السلعية للواردات.

الخاتمة العامة:

☜ ان للسياسة التجارية عدة أدوات تستعمل لتحقيق الغاية منها، وتنقسم هذه الأدوات الى أدوات أو وسائل كمية في نظام الحصص وتراخيص الاستيراد كما توجد وسائل تنظيمية كالمعاهدات والاتفاقيات التجارية.

☜ تواجه السياسة التجارية للجزائر مجموعة من التحديات منها اتفاقية الشراكة، وضعف الهيكل الإنتاجي المحلي وانخفاض احتياطي الصرف.

التوصيات وآفاق الدراسة:

على الجزائر أن تعمل على تنمية قطاع الطاقة المحلية واستغلال مواردها أحسن استغلال في تنمية اقتصادها الذي يعتمد على النفط والغاز كمصدرين رئيسيين للدخل كما يجب تنويع مصادر الدخل قدر الإمكان توظيف الأموال التي تجنيها من عوائد صادراتها النفطية خلال الفترات التي تشهد فيها أسعار النفط ارتفاعات كبيرة في برنامج التنمية المستدامة لتجنب المخاطر و الأزمات الاقتصادية و المالية المختلفة كما يمكن ان نذكر بعض التوصيات المهمة فيما يلي:

☜ تهيئة الهياكل المناسبة لتأطير ومراقبة تنفيذ السياسات التجارية من أجل توفير منتوجات جزائرية بالكمية والنوعية والجودة المطلوبة في الأسواق الخارجية؛

☜ محاولة المزج بين أساليب السياسة التجارية الحمائية والتحررية بما يحقق المصلحة الوطنية من قطاع التجارة الخارجية؛

☜ ينبغي اعطاء اهمية كبيرة لتنمية البنية التحتية لأنها تؤدي الى تخفيض تكلفة المعاملات التجارية؛

☜ العمل على تهيئة بيئة استثمارية جيدة وجدب الاستثمارات الأجنبية؛

الخاتمة العامة:

☜ انشاء المؤسسات الناشئة لما لها من تأثير في تحقيق التنمية الاقتصادية والدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

☜ اعادة الاعتبار للقطاع الزراعي بالتسيير العقلاني للموارد المتاحة والاستغلال الأمثل لها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. أحمد فارس مصطفى، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982.

2. السيد محمد احمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر، جامعة الاسكندرية، 2009.

3. السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2009.

4. الصادق بوشناقة، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الادوية (حالة مجمع صيدال)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2006-2007.

5. بلقة ابراهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.

6. توفيق عباس عبد عون المسعودي، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

7. جورج نايهانز، ترجمة صقر أمحد صقر، تاريخ النظرية الاقتصادية –إسهامات النظرية الكلاسيكية (1720- 1980م) المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر.

8. جيمس جواتين، رجيار داسرتوب، **الاقتصاد الكلي –الاختبار العام وإخلاص–**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999م.

قائمة المراجع:

9. حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم وتجارب**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2013م.

10. خالد علي أحمد محمود، **التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، 2019.

11. رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

12. زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

13. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004.

14. زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.

15. زينب عوض الله حسين، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

16. شريف علي الصوص، **التجارة الدولية الأسس والتطبيقات**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

17. شريف علي الصوص، **التجارة الدولية الأسس والتطبيقات**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

18. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

قائمة المراجع:

19. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

20. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005.

21. عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

22. عبد العزيز سليمان، **التبادل التجاري**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

23. عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، دون سنة نشر.

24. عبدة مسعد رئيف برعي، **مقدمة في التجارة الخارجية- دراسة أوضاع الاقتصاد المصري**، دار الثقافة العربية، 2007.

25. عط الله آمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/ 2015م.

26. عطية عبد الواحد وآخرون، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، التوزيع العادل للدخول الطبعة الأولى دار النهضة العربية القاهرة، 1993.

27. علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

قائمة المراجع:

28. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي- نظريات وسياسات**، ط4، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، الأردن، 2015.

29. فيروز سلطاني، **دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقات والصفقات التجارية الإقليمية والدولية، (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية)**، رسالة ماجيستار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

30. كلاوس روزه ، ترجمة عدنان عباس علي، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، منشورات جامعة قايونس، تونس، الطبعة الأولى ، 1990.

31. مجدي محمد شهاب، شوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2006.

32. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007.

33. محمد جاسم، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

34. محمد خليل برعي، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1978.

35. محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.

36. محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ليبيا، 2002.

قائمة المراجع:

37. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

38. محمد مسعدواي، **دراسات في التجارة الدولي**، دار هومة، الجزائر، 2010.

39. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.

40. نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006م.

41. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ط2، 2005 .

42. وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2019.

43. سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية،2014م، ص ص 79-80.

المراجع باللغة الأجنبية

.1 Bosserelle.E: Croissance et fluctuation, édition Dalloz, Paris, France, 1994, P 93 .

.2 Peter H. Linder et P Charles Kindleberger, Economie Internationale, 7eme edition, paris, 1982, p

قائمة المراجع:

Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin: ECONOMIC GROWTH, Second Edition, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2004, P24

الملخـــــــص:

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2018) وذلك من خلال دراسة الإشكالية المتمثلة في التساؤل الجوهري التالي: كيف تأثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل بناء الخلفية النظري لمتغيرات الدراسة، أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على منهج دراسة حالة من خلال دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

وتوصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يرتكز بشكل أساسي على صادرات المحروقات هذه الاخيرة تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية وهذا من أبرز التحديات التي تواجه التجارة الخارجية الجزائرية إضافة إلى ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، السياسة التجارية، التجارة الخارجية.

Abstract

The study aimed to study the impact of trade policy on economic growth in Algeria during the period (2000-2018) by examining the problem represented in the following fundamental question: How does trade policy affect economic growth in Algeria?

The descriptive approach was relied on in the theoretical aspect in order to build the theoretical background for the variables of the study. As for the applied side, it was relied on a case study approach by studying the case of Algeria during the period (2000-2018).

The study concluded that economic growth is mainly based on hydrocarbon exports, the latter are greatly affected by external economic variables, and this is one of the most important challenges facing Algerian foreign trade, in addition to the weakness of exports outside the hydrocarbon sector.

Keywords: economic growth, trade policy, foreign trade.